م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 341/ 2021

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 20 حزيران ، 2021 20 June,

j0157995M E A K -Weekly Economic Report No. 341 /2021  
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، ارسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 341/ 2021

الأحد 20 حزيران ، 2021 20 June,

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

  كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 341/ 2021

الأحد 20 حزيران ، 2021 20 June,

Contents

[أولاً – الاقتصاد العالمي: 4](#_Toc75217585)

[1 - تعرّف على أغنى 5 عائلات في العالم؟؟ 4](#_Toc75217586)

[2 -  900 مليار دولار أنفقها المستهلكون عبر الإنترنت في 2020 6](#_Toc75217587)

[3 - امبراطورية لاتغيب عنها الشمس تحولت لجزيرة شرق الأطلسي 7](#_Toc75217588)

[4 - فى الثمانينات مرت البرازيل بازمة اقتصادية طاحنة ... 12](#_Toc75217589)

[5 - بالأرقام كيف تغذي مصارف المملكة المتحدة أزمة المناخ 15](#_Toc75217590)

[ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية: 22](#_Toc75217591)

[6 - Biden’s Bet on a Climate Transition Carries Big Risks 22](#_Toc75217592)

[7 - Biden Administration Announces a Major Offshore Wind Plan 29](#_Toc75217593)

[ثالثاً - الاقتصادات العربية: 36](#_Toc75217594)

[8 - كيف تقدمت دول الخليج على أميركا اللاتينية في تحسين مناخ الاستثمار؟ 36](#_Toc75217595)

[9 - "فيتش" تتوقع عجزا ماليا في دول الخليج خلال 2021 41](#_Toc75217596)

[10 - مصر تبدأ المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي 43](#_Toc75217597)

[11 - رغم برامج الإصلاح الاقتصادية... متى يتخلص المصريون من الفقر؟ 47](#_Toc75217598)

[12 - جمعهم الصيام وفرقت بينهم مائدة الإفطار... رمضان بين الأغنياء والفقراء في مصر 53](#_Toc75217599)

[رابعاً - الاقتصاد السوري: 60](#_Toc75217600)

[13 - سوق دمشق للأوراق المالية تطلق خدمة التداول الإلكتروني 60](#_Toc75217601)

[14 - الإعلان عن شروط مزاولة مهنة التقييم العقاري 62](#_Toc75217602)

[15 - خدمة الدفع الإلكتروني متاحة لكل خط خلوي في سورية 64](#_Toc75217603)

[16 - ترخيص 67 شركة تطوير عقاري رساميلها الإجمالية 4060 مليون ليرة 65](#_Toc75217604)

[17 - وزير الاقتصاد يبشّر بمستقبل الاستثمار في سورية.. 68](#_Toc75217605)

[18 - الإعلان عن شروط مزاولة مهنة التقييم العقاري 70](#_Toc75217606)

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 341/ 2021

الأحد 20 حزيران ، 2021 20 June,

## j0157995أولاً – الاقتصاد العالمي:

## 1 - تعرّف على أغنى 5 عائلات في العالم؟؟

 الخبير السوري: 22 أيار 2021

بلغت ثروة أغنى 5 عائلات في العالم نحو 422.8 مليار دولار تصدرتها عائلة الفرنسي برنار أرنو مالك مجموعة “لويس فيتون” (LVMH) المعروفة عالمياً والمختصة ببيع السلع الفاخرة.

وبحسب تصنيف مجلة “فوربس” الأميركية فإن ثلاثة من 5 عائلات جمعوا ثروتهم من قطاع البيع بالتجزئة واثنتين ضمن قطاع الاتصالات وقطاع صناعة الأحذية.

فيما يلي قائمة فوربس أغنى 5 عائلات حول العالم:

1- الفرنسي برنار أرنو والعائلة، بلغت الثروة الصافية 168.6 مليار دولار:

يعد برنار أرنو أغنى شخص في القارة الأوروبية، وانطلق إلى مجال الأعمال بعد الحصول على 15 مليون دولار من الأعمال التي أسسها والده، واستخدمها لشراء علامة “كريستيان ديور” التجارية في عام 1985، ويشرف حالياً على نحو 70 علامة تجارية، بما في ذلك (Louis Vuitton) و(Sephora).

ويعمل 4 من 5 أبناء لدى أرنو وهم فريديريك ودلفين وأنطوان وألكسندر، في وظائف مختلفة ضمن مجموعته، وتعد “لويس فيتون” أكبر شركة ملابس في العالم من حيث القيمة السوقية خلال عام 2020.

2- الفرنسية فرانسواز بيتنكور مايرز والعائلة، بلغت الثروة الصافية 80 مليار دولار:

تملك فرانسواز بيتنكور مايرز وأسرتها حصة تبلغ 33% من أسهم شركة “لوريال”، وتشغل حفيدة مؤسس الشركة منصب عضو مجلس إدارتها منذ عام 1997، وورثت بيتنكور مايرز، 67 عاماً، عرش “لوريال” في عام 2017، عندما توفيت والدتها، ليليان بيتينكور، التي كانت أغنى امرأة في العالم، عن عمر يناهز 94 عاماً.

3- المكسيكي من أصل لبناني كارلوس سليم الحلو والعائلة، وتبلغ الثروة الصافية 66.2 مليار دولار:

سيطر أغنى شخص في المكسيك، كارلوس سليم الحلو وعائلته، على شركة “America Movil” أكبر شركة اتصالات في أميركا اللاتينية، واشترى في عام 1990، بالتعاون مع شركاء أجانب ضمن قطاع الاتصالات، حصة في شركة “Telmex” التي كانت في ذلك الوقت الشركة الوحيدة للاتصالات في المكسيك.

ويملك سليم أغنى شخصية عالمية في 2012، حصص في شركات مكسيكية متعددة تعمل ضمن مجالات الإنشاءات والسلع الاستهلاكية والتعدين والعقارات، بالإضافة إلى حصة تبلغ 17% في صحيفة “نيويورك تايمز” الأميركية.

4- الهندي غوتام أداني والعائلة، وتبلغ الثروة الصافية 57.5 مليار دولار:

يملك ثاني أغنى شخص في الهند، غوتام أداني، ميناء “موندرا”، أكبر ميناء في الهند، وتملك “Adani Group” استثمارات ضمن مجالات مختلفة تشمل السلع وتوليد الطاقة والنقل والعقارات، وحققت المجموعة إيرادات بنحو 13 مليار دولار خلال العام المالي 2020.

واتجه أداني (58 عاماً) مؤخراً إلى تنويع أعماله ليدخل في مجالات جديدة مثل المطارات ومراكز البيانات، حيث استحوذت المجموعة خلال سبتمبر (أيلول) 2020، على حصة تبلغ 74% في مطار “مومباي” الدولي، ثاني أكثر المطارات الهندية ازدحاماً.

إقرأ أيضاً :  السورية للتجارة تحذف الشاي من البطاقة الذكية لهذا السبب

5- الأميركي فيل نايت والعائلة، وتبلغ الثروة الصافية نحو 50.5 مليار دولار:

تقاعد فيل نايت، الشريك المؤسس لشركة “Nike” من منصب رئيس مجلس الإدارة خلال يونيو (حزيران) 2016، بعد أن أمضى 52 عاماً في إدارة الشركة العاملة ضمن مجال الأحذية.

وأسس نايت (83 عاماً)، شركة (Nike) مع مدربه السابق، بيل باورمان، وأسهم كل منهما بمبلغ 500 دولار في عام 1964 لتأسيس شركة للملابس الرياضية.

ويتصدر مؤسس “أمازون” للتجارة الإلكترونية جيف بيزوس قائمة أغنى رجل في العالم على الصعيد الفردي بثروة تبلغ 177 مليار دولار تلاه مؤسس “تيسلا” لصناعة السيارات الكهربائية إيلون ماسك بثروة قدرها 145.5 مليار دولار، ثم مؤسس “مايكروسوفت” بيل جيتس بـ127.6 مليار دولار.

http://syrianexpert.net/?p=58041

## 2 -  900 مليار دولار أنفقها المستهلكون عبر الإنترنت في 2020

 الخبير السوري: 26 أيار 2021

ذكر تقرير حديث صادر عن معهد «ماستركارد» للاقتصاد أن المستهلكين في جميع أنحاء العالم أنفقوا 900 مليار دولار إضافية على تجارة التجزئة عبر الإنترنت في عام 2020.

ومع عودة المتسوّقين تدريجياً إلى المطاعم والمتاجر المادية لشراء الملابس والأحذية، يستمر قسم كبير منهم في البحث عن صفقات جيدة عبر الإنترنت، وهي عادةٌ تنامت خلال جائحة «كوفيد-19».

وبحسب التقرير، قفزت مبيعات معظم بائعي التجزئة عبر الإنترنت حين كان المتسوّقون عالقين في منازلهم خلال العام الماضي، وشكّلت التجارة الإلكترونية نحو دولار واحد من كل 5 دولارات يتمّ إنفاقها على البيع بالتجزئة على مستوى العالم، وذلك بزيادة من نحو دولار واحد من كل 7 دولارات تمّ إنفاقها في عام 2019. وقال كبير الاقتصاديين في «ماستركارد» بريكلين دوير: «سيستمر الإنفاق الرقمي في عام 2021 والسنوات القليلة القادمة بنحو 20% إلى 30% من الـ900 مليار دولار التي أُنفقت في عام 2020». ومع ذلك، لن تكون مكاسب التجارة الإلكترونية متساوية على المدى الطويل، وستعتمد على ما يبيعه التّجار، وعلى تكييف نماذج أعمالهم، وكيف يفضّل المستهلكون التسوق. فبالنسبة لبعض المنتجات، مثل الملابس، ربما يودُّ المتسوقون العودة إلى المتاجر التقليدية حيث يمكنهم تجربة الزي قبل شرائه.

http://syrianexpert.net/?p=58050

## 3 - امبراطورية لاتغيب عنها الشمس تحولت لجزيرة شرق الأطلسي

 بقلم الدكتور  قحطان السيوفي   22 / 3 / 2021  الوطن اون لاين

التاريخ يخبرنا أن حروبا وقعت في القرنين السابع عشر  والثامن عشر بين  
الإمبراطورية الفرنسية والهولندية، جعلت من الإمبراطورية البريطانية  
القوة المهيمنة على الشمال الأمريكي، وجنوب  شرق  الهند  
بعد هزيمة فرنسا في الحروب النابليونية باتت بريطانيا القوة الإمبريالية  
الأكبر عالميا (1815-1914) وسميت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس لأن الشمس كانت دائما مشرقة على أراضيها التي بلغت مساحتها 35.5 مليون كيلو متر مربع، ربع مساحة الكرة الأرضية،  
وربع سكان العالم خرجت  بريطانيا من  الحرب العالمية الأولى منتصرة، لكنها اصبحت  مجرد تابع للقيادة الأمريكية . بنجامين فرانكلين، أحد الآباء المؤسسين لأمريكا قال الإمبراطورية الكبيرة كالكعكة الكبيرة، تُؤكل من كل أطرافها. وهذا ماحصل مع بريطانيا .التي  خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية أيضًا، وفاقدة لأهم  
امتداداتها، وحصلت الهند، على استقلالها  ، ونالت  أغلب المقاطعات  
استقلالها تسلمت واشنطن راية القيادة العالمية، السياسية والاقتصادية والعسكرية  ، واحتل «وول ستريت» مكانة مركز لندن المالي.  
عاد المحافظون إلى السلطة في بريطانيا عام 1951، بقيادة ونستون تشرشل،  
واعتقدوا أن قوة بريطانيا العالمية ومرتكزها في الشرق يرتبط  بقناة  
السويس  لم يتمكن تشرشل تجاهل قوة قيادة الرئيس جمال عبد الناصر في مصر فكان رحيل الجيش البريطاني عن منطقة القناة  حزيران /يونيو 1956، لكن الرئيس عبد الناصر،  قام بتأميم القناة في الشهر التالي ... شنت اسرائيل  
وبريطانبا وفرنسا عدوانا على مصر لكن الظرف الدولي كان أقوى من بريطانيا  
المتداعية .   الرئيس الأمريكي أيزنهاور عارض العدوان، لأن أيزنهاور كان  
يخشى تمدد الحرب لتكون حربًا مباشرة مع الاتحاد السوفيتي الذي أعلن دعمه  
لعبد الناصر فشل  العدوان الثلاثي على مصر، بريطانيا انسحبت واستقال رئيس وزرائها أنطوني إيدن مهزوما وعاجزاً عن اتخاذ أي قرار دون موافقة  امريكا، وهو ما  
أكدته مارجريت تاتشر، بقولها هذه الكبوة لم تستفق منها بريطانيا إلا عام  
1982، حيث  تم استرداد  جزر الفوكلاند حربا من الأرجنتين.  
بحلول 1980، لم يكن لبريطانبا سوى  14 جزيرة  
في 1982، فكت كندا وأستراليا ونيوزيلندا الارتباط الدستوري مع  بريطانيا أيلول 1982  فاوضت  تاتشر الصين حول مصير هونج كون ، وتوصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بالسيادة الصينية على هونج كونج ويبقى نظامها  رأسمالي في العام  
1984 حصلت بروناي على استقلالها، وكان هذا السطر الأخير من حكاية  
الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس  
انتهت احلام البريطانيين بان السيطرة على البحار تعني  السيطرة على  
العالم، مبدأ«سيادة البحار»الذى قام عليه المشروع الاستعمارى البريطاني  
انضمت بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبى عام 1973، وبقي وجود بريطانيا  داخل الاتحاد محل تشكك  بين البقاء والخروج، بريطانيا كانت  متمسكة بوجود مسافة فاصلة بينها وباقى قارة أوروبا، خاصة أن انضمامها للاتحاد جاء بعد تأسيسيه بنحو 16 عاماً،  
ولعل التحديات التي واجهت  الاتحاد الأوروبى، بدآ بالأزمة المالية  
العالمية  2007، وأزمة منطقة اليورو، مرورًا بأزمة اللاجئين والتخبط  
الأوروبى فى التعامل معها، كلها عوامل خلقت رغبة  فى الخروج من الاتحاد  
وظل مشروع بريكست قضية خاصة بحزب المحافظين ومنذ  1973 بحجة هذا  الحفاظ على سيادة البلد وعملته . ولكن العلاقة  مع أوروبا ظلت بين شد وجذب حتى عام 2013 عندما  اجرىرئيس الوزراء ديفيد كاميرون استفتاء لإرضاء المتشددين . لكنه خسر الرهان واستقال تاركا  البلد منقسما بين البقاء والخروج...

جاءت نتيجة  استفتاء عام 2016 بالموافقة على الخروج بنسبة 52% مقابل 48% يريدون البقاء، ويفسر مؤيدو الخروج موقفهم من منطلق ثقافى، بتهديد الهوية والخصوصية البريطانية.  
كان ذلك انتصارا  لبوريس جونسون ..معتبرا  الطلاق البريطاني من أوروبا هو استعادة للسيادة كلمة بريكست مزج بين كلمتي بريطانيا وخروج، وهو مصطلح يستخدم لوصف الأحداث في أعقاب تصويت حول مغادرة الإتحاد الأوروبي  قبل ساعة من بدء السنة الميلادية  2021 أنهت بريطانيا علاقة 47 عاما مع القارة الأوروبية خرحت الإمبراطورية المتآكلة   من الدائرة الصغرى  فى الاتحاد الأوروبى .  
بعد أربع سنوات ونصف سنة من مسلسل "بريكست" ، وسط أزمة كبيرة تشهدها البلاد بسبب انتشار كوفيد-19،  وتم التوصل إلى اتفاق تجاري في اللحظة الأخيرة واتخذ الاتفاق شكلا قانونيا  لدى الجانب البريطاني..  
قالت صحيفة “الغارديان” (31/12/2020) بريطانيا مهددة  بالتفكك ،  
بريطانيا لن تستطيع الحياة بدون القارة العجوز.  وستظل منقسمة دائما فقد  
انقسمنا في الماضي وسنظل منقسمين في المستقبل  
.كتبت“واشنطن بوست” (29/12/2020) الخروج البريطاني لن يكون بدون ثمن اقتصادي وبالرغم أن بريطانيا  توصلت مع الاتحاد الأوروبي إلى معاهدة تجارية  إلا أن الثمن الاقتصادي سيكون باهظا..  
الحي المالي في لندن تعرض ، لهزة  كبيرة من "بريكست". في أول يوم تداول من هذا العام كان ظهر تحول كبير من جانب الشركات إلى المراكز المالية المنافسة، ولا سيما باريس وأمستردام وفرانكفورت. تراجع تداول الأسهم في بورصة لندن بمقدار النصف.

تعطلت التجارة، واشتعلت التوترات الحدودية في إيرلندا الشمالية،  
وتسربت الأعمال من الحي المالي في لندن إلى أمستردام  
هناك شعور عام لدى الاوروبيين تجاه لندن بأنكم "أردتم هذا هذه هي مشكلتكم  
ويمكنكم حلها بأنفسكم"..  
  بعد خروج  بريطانبا  من الاتحاد الأوروبي، لم يقررالطرفان بعد نوع  
الطلاق الذي يريدانه هل انفصال وديا أو سلسلة  من المواجهات. تقول مادي  
ثيمونت جاك، خبيرة بريكست في معهد لندن للحكومة: "هل ستكون هناك منافسة صحية أم ستنتهي إلى مواجهة وصراع شامل؟  
قررت بريطانيا أن تسير في طريقها وحيدة وتواجه فترات صعبة على الساحة  
الدولية   أصبحت بريطانيا مثل “الطوافة الحجرية” التي صورها الكاتب  
البرتغالي خوسيه ساراماغو الذي تخيل فيه عالما تنفصل فيه الجزيرة عن  
أوروبا وتبحر نحو الأطلسي بحثا عن مكان جديد لها خروج بريطانا جعلها  جزيرة شرق الأطلسي تنظر إلى البحار وحيدة بعدما  
وضعت أوروبا خلف ظهرها والسؤال عن الدور الذي يجب أن تلعبه في العالم؟  
مع الحنين إلى الإمبراطورية الضائعة عمليا واجهت  بريطانيا  تقلّصاً في حجمها ووزنها على الساحة الدولية، وتحولت  من امبراطورية  لا تغيب عنها الشمس ، إلى جزيرة باردة  ومعزولة شرق الأطلسي،  تصلها الشمس  ساعة  او أكثر  ، إذا كان يوماً غير ماطر.

بقلم الدكتور  قحطان السيوفي   22 / 3 / 2021  الوطن اون لاين

## 4 - فى الثمانينات مرت البرازيل بازمة اقتصادية طاحنة ...

فذهبت للاقتراض من صندوق النقد الدولى معتقده انه الحل لأزمتها الاقتصادية ..

وطبعا طبقت حزمة الشروط المجحفة مما ادى الى تسريح ملايين العمال وخفض أجور باقي العاملين والغاء الدعم وانهار الاقتصاد البرازيلي ووصل الأمر إلى تدخل دول أخرى في السياسات الداخلية للبرازيل، وفرض البنك الدولي على الدولة أن تضيف إلى دستورها مجموعة من المواد تسببت في اشتعال الأوضاع السياسية الداخلية...

ورغم استجابة البرازيل لكل الشروط ... تفاقمت الأزمة اكثر واكثر وأصبح 1% فقط من البرازيليين يحصلون على نصف الدخل القومي .. وهبط ملايين المواطنين تحت خط الفقر، الأمر الذي دفع قادة البرازيل إلى الاقتراض من الصندوق مرة أخرى بواقع 5 مليارات دولار، معتقدين انه الطريق للخروج من الأزمة... فتدهورت الامور اكثر واصبحت البرازيل الدولة الاكثر فسادا وطردا للمهاجرين والاكبر فى معدل الجريمة وتعاطي المخدرات والديون فى العالم (الدين العام تضاعف 9 مرات فى 12 سنة) حتى هدد صندوق النقد باعلان افلاس البرازيل لو لم تسدد فوائد القروض ورفض اقراضها اى مبلغ فى نهاية 2002 ... وانهارت العملة (الدولار وصل الى 11 الف كروزيرو).. دولة كانت تحتضر بمعنى الكلمة

حتى جاء عام 2003 ... وانتخب البرازيليين رئيسهم (لولا دا سيلفا).. ولد فقير وعانى بنفسه من الجوع وظلم الاعتقال (كان يعمل ماسح احذية) ... أول ما مسك الحكم الكل خاف منه.. رجال الأعمال قالوا هذا سوف ياخد اموالنا ويأممننا . والفقراء قالوا هذا سوف يسرق كي يعوض الحرمان .. لكنه لم يفعل ذلك ... وانما؟؟

قال كلمته الشهيرة "التقشف ليس ان افقر الجميع بل هو إن الدولة تستغنى عن كتير من الرفاهيات لدعم الفقراء ..وقال كلمته الشهيرة (لم ينجح ابدا صندوق النقد الا فى تدمير البلدان) ... واعتمد على اهل بلده .. وضع بند في الموازنة العامة للدولة اسمه (الإعانات الاجتماعية المباشرة) وقيمته 0.5% من الناتج القومي للدولة.. يصرف بصورة رواتب مالية مباشرة للأسر الفقيرة.. يعنى بدل الدعم العينى بدعم نقدي .. وهذا الدعم كان يدفع ل 11 مليون أسرة تشمل 64 مليون برازيلى... هذا الدعم كان 735 دولارًا (حوالى 13 الف جنية لكل اسرة شهريا) طبعا السؤال من اين والبرازيل مفلسه ؟!!

لانه رفع الضرايب على الكل (ما عدا المدعومين ببرنامج الإعانات).. يعنى رفع الضرائب على رجال الأعمال والفئات الغنية من الشعب ... والسؤال هل وافق رجال الأعمال على ذلك ببساطة ؟! تخيل انهم كانوا سعداء لأنه منحهم تسهيلات كبيرة في الاستثمار وآلية تشغيل وتسيير أعمالهم ومنح الاراضي مجانا وتسهيل التراخيص واعطاء قروض بفوائد صغيرة مساعدتهم فى فتح اسواق جديدة (بالاضافة الى ان الفقراء دخلهم سوف يرتفع وتزيد عملية شراء منتجات رجال الاعمال فتضاعف حجم مبيعاتهم).. بذلك لم يشعروا انها جباية ... بل يدفعوا ضرائب مقابل تسهيلات اصبحوا يكسبوا اكتر منها ..

بعد 3 سنين فقط عاد 2 مليون مهاجر برازيلي وجاء معاهم 1.5 مليون أجنبي للاستثمار والحياة في البرازيل ... فى 4 سنوات سدد كل مديونية صندوق النقد ... بل ان الصندوق اقترض من البرازيل 14 مليار دولار اثناء الازمة العالمية فى 2008 بعد 5 سنين فقط من حكم لولا دا سيلفا .. (هو نفس الصندوق الذي كان يريد أن يشهر افلاس البرازيل فى 2002 ورفض اقراضها لتسدد فوائد القروض)

بفضل تركيز دا سيلفا على 4 امور .. الصناعة ... التعدين .. والزراعة وطبعا التعليم ... البرازيل وصلت لسادس أغنى دولة في العالم فى اخر عام لحكمه ... واصبحت تصنع الطائرات (اسطول طائرات الامبريار برازيلية الصنع) ... بعد انتهاء ولايتى حكم لولا فى 2011 ... وبعد كل هذة الانجازات الحقيقية ... طلب منه الشعب ان يستمر ويعدلوا الدستور... رفض بشده وقال كلمته الشهيرة "البرازيل ستنجنب مليون لولا .. ولكنها تملك دستور واحد " وترك الحكم ...

أردت أن اعلمكم انه امس البرازيل دشنت اول غواصة نووية (فقط 5 دول فى العالم بتصنع غواصات نووية امريكا - روسيا - الصين - بريطانيا - فرنسا) ... اول غواصة كانت بالتعاون مع فرنسا .. ولكنها ستدشن الغواصة التانية فى 2020 والتالتة فى 2022 بصناعة برازيلية خالصة ...

النهوض من التخلف ليس مستحيلا .. انها ارادة وادارة ... ويحدث فى سنوات معدوده فقط والطريقة معروفة ومحددة ... الصناعة والزراعة ... والاهتمام بالفئات الفقيرة والتعليم ... لا شئ اخر ...

وهذا ما عملته المانيا واليابان فى الستينات

هذا ما عملته دول دول شرق اسيا فى الثمانينات

وهذا ما عملته الهند فى التسعينات

هذا ما عملته تركيا والبرازيل فى 2003

وهذا ما تعمله الان اثيوبيا ورواندا فى 2015.

https://www.facebook.com/chkountunis/posts/1646713585473770/

## 5 - بالأرقام كيف تغذي مصارف المملكة المتحدة أزمة المناخ

تنهض بدور بارز في استمرار دعم الوقود الأحفوري

[ديزي دان](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/227141) الأربعاء 28 أبريل 2021

أصبحت المصارف البريطانية هدفاً يتكرر الهجوم عليه من نشطاء البيئة (رويترز)

تتعرض المصارف البريطانية إلى قدر متزايد من التدقيق في شأن دورها في توجيه أزمة المناخ. وطوال عقود عدة، أدت كبرى المصارف في المملكة المتحدة دوراً رائداً في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، من خلال توفير التمويل لمشاريع الوقود الأحفوري في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن بعض المصارف بدأت في وضع سياسات ترمي إلى الحد من الآثار المناخية المترتبة على أنشطتها المالية، تؤكد أرقام حديثة أن أكبر الجهات المقرضة الرئيسة لا تزال تقدم مئات المليارات في دعم مشاريع الفحم والنفط والغاز، التي يخلف عدد منها أثراً مدمراً في المجتمعات المحلية والمنظومات البيئية.

وإضافة إلى تقديم الدعم المالي لمشاريع الوقود الأحفوري، تستمر المصارف في الحفاظ على علاقات وثيقة مع بعض الشركات الأكثر تلويثاً للبيئة على مستوى العالم، وفق تحذيرات أطلقها ناشطون. وتوصل تحقيق حديث إلى أن أغلب المديرين المصرفيين في أكبر خمسة مصارف في المملكة المتحدة يحتفظون بروابط مع شركات شديدة التلويث.

وتسلط حملة "وقف تغذية أزمة المناخ" التي تنفذها "اندبندنت"، الضوء على دعم الوقود الأحفوري، بما في ذلك كيفية استمرار المصارف في دعم مشاريع خارج البلاد. وفي ما يلي، نستكشف بعض الأرقام التي توضح حجم الدعم المالي الذي تقدمه المصارف للوقود الأحفوري، والروابط الواسعة النطاق بين المديرين المصرفيين وقطاع الوقود الأحفوري.

واستطراداً، يلفت تقرير تاريخي صدر أخيراً عن تحالف منظمات غير حكومية إلى أن أكبر خمسة مصارف في المملكة المتحدة قدمت حوالى 220 مليار جنيه استرليني (304 مليارات دولار) لتمويل مشاريع الوقود الأحفوري بين عامي 2016 و2020.

ويشيرالتقرير وعنوانه "الاعتماد على فوضى المناخ عام 2021"، إلى أن مصرف "باركليز" البريطاني أكبر ممول للوقود الأحفوري في أوروبا. فهذا المصرف قدم " تمويلاً بـ 105 مليارات جنيه إلى مشاريع في الوقود الأحفوري بين عامي 2016 و2020، وفق التقرير نفسه، بما في ذلك 20 مليار جنيه عام 2020 وحده.

وعلى نحو مماثل، يُعد "إتش إس بي سي" ثاني أسوأ المصارف المخالفة في المملكة المتحدة، في ما يتعلق بتمويل مشاريع الوقود الأحفوري. فوفق التقرير قدم المصرف 80 مليار جنيه لتمويل الوقود الأحفوري بين عامي 2016 و2020. وبالمقارنة قدم "نات ويست" 10 مليارات جنيه خلال الفترة نفسها، و"ستاندرد تشارترد" 23 مليار جنيه، و"لويدز" 2.5 مليار جنيه.

وفي قراءة تلك الأرقام، نقلت أليسون كيرش، المشاركة في تأليف التقرير والباحثة الرائدة في مجال المناخ والطاقة في "شبكة الغابات المطيرة"، إلى "اندبندنت"، أن "مصارف المملكة المتحدة تشكل حقاً جزءاً كبيراً من المشكلة، إذ يمثل "باركليز" أكبر ممول في أوروبا للوقود الأحفوري، وعلى الرغم من أنه اتخذ بعض الخطوات الواعدة في تعهداته، يتعين علينا أن نشهد التزامات حقيقية في الأجل القريب في ما يتصل بتمويل الوقود الأحفوري، ونحن لا نرى ذلك بالقدر الذي نحتاج إليه".

وفي منحى متصل، احتسب التقرير الذي أعدته ست منظمات غير حكومية وأيدته أكثر من 300 منظمة، المبلغ الإجمالي الذي أنفقته المصارف الـ 60 الأكبر في العالم على الوقود الأحفوري من خلال دراسة التمويل المباشر للمشاريع والطرق غير المباشرة في الدعم المالي.

ووجد التقرير مثلاً أن "باركليز" دعم في شكل غير مباشر مشروعاً مثيراً للجدال في تعدين الفحم بأستراليا عام 2020 من خلال توفير التمويل لشركة مرتبطة بالمشروع. ويهدد منجم الفحم "كارمايكل"، المخطط أن يعمل في منطقة "كوينزلاند"، بتثبيت اعتماد أستراليا على الوقود الأحفوري في شكل أكبر، وإبعاد شعوب أصلية عن أراضيها، وزيادة حركة المرور فوق الحاجز المرجاني العظيم الذي يشكل منظومة بيئية معرضة إلى الخطر بسبب ازدياد درجات حرارة المحيطات.

وإضافة إلى توفير التمويل اللازم لتعدين الفحم في أستراليا، قدم "باركليز" أيضاً أموالاً لدعم التنقيب عن النفط والغاز في القطب الشمالي، فضلاً عن مشروع للتكسير الهيدروليكي [تقنية مؤذية للبيئة تستعمل في استخراج الغاز الطبيعي] بمنطقة "باتاغونيا" الأرجنتينية، وفق التقرير.

والواقع أن الدعم المستمر الذي يقدمه "باركليز" للوقود الأحفوري جعله هدفاً لحملة رفيعة المستوى يقودها نشطاء في مجال المناخ.

"تضارب مصالح مناخي" لدى 78 في المئة من المديرين

توصل تحقيق حديث أجرته مؤسسة "ديسموغ" للتحقيقات البيئية إلى أن 78 في المئة من المديرين في المصارف الخمس الكبرى بالمملكة المتحدة يرتبطون بجهات شديدة التلويث، وبالتالي قد يكونوا عرضة إلى "تضارب مصالح مناخي" عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات في شأن الاستثمارات في الوقود الأحفوري.

ووجد محققون في "ديسموغ" أن 50 من أصل 64 مديراً حالياً لدى "باركليز"، و"إتش إس بي سي"، و"نات ويست"، و"لويدز"، و"ستاندرد تشارترد" لهم صلة سابقة أو حالية بقطاع شديد التلويث.

مثلاً، أصبح توشار مورزاريا، مدير التمويل لدى مجموعة "باركليز" حالياً مديراً غير تنفيذي لدى شركة "بريتيش بتروليوم" الكبرى للنفط، في حين تعمل المديرة في "إتش إس بي سي" بولين فان دير مير موهر مع شركة "شل"، بحسب التحقيق.

وكذلك تشمل القطاعات المعتبرة "شديدة التلويث" في التحقيق، إنتاج الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري، والزراعة، والطيران، والنقل البري، والتعدين، واللدائن، وقطاع الغابات وإنتاج الورق، والبناء، والشحن.

وفي سياق متصل، أعربت جين مارتن، المديرة الكبيرة للحملات في مؤسسة "شير أكشن" الخيرية للاستثمار المسؤول، عن رأي مفاده إن التحقيق أنتج "أدلة مذهلة على تضارب للمصالح مثير للقلق داخل مجالس إدارة المصارف".

وأضافت، "كيف لنا أن نتوقع من أولئك القابعين على رأس مصارف مثل "باركليز" و"إتش إس بي سي"، أن يتخذوا قرارات صعبة لكن ضرورية، في شأن الوقود الأحفوري، نظراً إلى ارتباطاتهم الوثيقة بالقطاعات المعتمدة على الوقود الأحفوري؟".



لطالما نظم أنصار الطاقة النظيفة في بريطانيا احتجاجات ضد مناجم الفحم (أ ف ب)

65 ألف شخص يرغبون في إجراءات

تواجه المصارف البريطانية ضغوطاً متزايدة بسبب دعمها مشاريع الوقود الأحفوري. وأخيراً، أعلنت منظمة "التمرد على الانقراض" أنها تصعد إجراءاتها ضد مصارف المملكة المتحدة. وفي هذا الأسبوع، حطمت المنظمة نوافذ مقر "إتش إس بي سي" في لندن احتجاجاً على دعمه المستمر لمشاريع الوقود الأحفوري.

ومن المرجح أن يشكل حمل المصارف على تبني أهداف أكثر صرامة وفورية في إنهاء دعمها للوقود الأحفوري، موضوعاً رئيساً في مؤتمر المناخ "كوب 26" الذي يمثل جولة حاسمة من محادثات الأمم المتحدة في شأن المناخ، وتستضيفه المملكة المتحدة في وقت لاحق هذا العام.

وعشية قمة "يوم الأرض" هذا الأسبوع، وقعت 43 من أكبر المصارف في العالم التزاماً بخفض الأثر المناخي المترتب على إقراضاتها مع حلول عام 2030، بما يتفق مع الهدف الإجمالي المتمثل في بلوغ الصفر الصافي للانبعاثات مع حلول عام 2050.

في المقابل، وصف ناشطون الاتفاق بأنه "فرصة ضائعة".

وقد ذكرت السيدة مارتن أن "عدداً من المصارف الأوروبية تجهد بالفعل لتحقيق القسم الأعظم من المبادئ التوجيهية الإلزامية التي حددها التحالف. ولا يمكن اعتبار خطط "الصفر الصافي" ذات مصداقية من دون معالجة مسألة ضمان التمويل وتحديد تواريخ للتخلص التدريجي من تمويل الوقود الأحفوري وإزالة الغابات".

كذلك يتعرض "بنك إنجلترا" إلى تدقيق بسبب دوره في تنظيم كيفية إنفاق المصارف أموالها على الوقود الأحفوري.

ففي فبراير (شباط)، وقع ما يقرب من 65 ألف شخص عريضة تطالب "بنك إنجلترا" ببذل مزيد من الجهد بهدف إنهاء إنفاق المصارف على الوقود الأحفوري. وبعد فترة وجيزة من إعلانه عن الموازنة في مارس (آذار)، غير وزير المالية ريتشي سوناك تفويض "بنك إنجلترا"، فضمنه واجباً يقضي بدعم الحكومة في تحقيق هدفها المتمثل في الوصول إلى انبعاثات صفرية تماماً بحلول عام 2050.

وأشارت كاتي كيدوارد، وهي خبيرة اقتصادية وزميلة في سياسات التمويل المستدام في "جامعة لندن"، إلى أن تغيير التفويض يمثل خطوة "قوية" إلى الأمام في الجهود الرامية إلى جعل النظام المالي أكثر ملاءمة للبيئة.

وقد جاء في حديث أدلت به إلى "اندبندنت"، "أعتقد بأن تغيير التفويض أمر بالغ الأهمية، ويشير إلى أن مزيداً من السياسات ستصدر من "بنك إنجلترا" على مدى العام المقبل".

وأضافت، "إن الطريقة التي ينظر بها بنك إنجلترا إلى أزمة المناخ في الوقت الحالي تركز في الأساس على المخاطر التي يفرضها تغير المناخ على النظام المالي. وفي المقابل، إن ما لا يفعله بالقدر الكافي يتمثل في التفكير بالكيفية التي يعمل فيها النظام المالي على تعزيز انهيار المناخ. ويشكل ذلك الخطوة التالية، وفي سياقها قد يحدث تغيير التفويض فارقاً حقيقياً".

© The Independent

https://www.independentarabia.com/node/216601/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE

## *j0157995*ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

* The World Economy in English and Polish:
* Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

## 6 - Biden’s Bet on a Climate Transition Carries Big Risks

The president’s plans to cut emissions in half by 2030 relies heavily on a government effort to steer the development of new industries, but business leaders are fretting over the rapid timeline.



President Biden arrived in the East Room of the White House for the virtual climate summit on Thursday.Credit...Al Drago for The New York Times

[](https://www.nytimes.com/by/coral-davenport)[](https://www.nytimes.com/by/lisa-friedman)[](https://www.nytimes.com/by/jim-tankersley)By [Coral Davenport](https://www.nytimes.com/by/coral-davenport), [Lisa Friedman](https://www.nytimes.com/by/lisa-friedman) and [Jim Tankersley](https://www.nytimes.com/by/jim-tankersley) April 24, 2021

WASHINGTON — President Biden’s pledge to cut America’s climate warming emissions in half by 2030 is technologically feasible and, scientists say, ecologically imperative. Economically, it could be a gamble.

The speed of the president’s promised transformation to an economy far less reliant on fossil fuels risks exposing vulnerabilities in the nation’s electricity system and unsettling its transportation sector, while potentially increasing American reliance on goods imported from China. Utility chiefs say they could handle the transition over a slightly longer timeline, but they warn of rolling blackouts to meet the president’s 2030 target. General Motors said [it will sell only vehicles that have zero tailpipe emissions by 2035](https://www.nytimes.com/2021/01/28/business/gm-zero-emission-vehicles.html); the 2030 date has autoworkers worrying about steep job losses.

But if Mr. Biden can orchestrate the seamless transition that he is promising, the rewards could be high: lower risk of catastrophic climate change, a burst of new middle-class jobs and renewed global leadership for American companies in the industries administration officials believe will define the rest of the 21st century.

The president’s pledge, made at the start of a two-day climate summit hosted by the White House, represents perhaps the greatest bet in recent American history on what economists call industrial policy, the idea that the government can steer the development of jobs and industries in the economy.

Mr. Biden and his advisers, backed by [several economic analyses](https://cgs.umd.edu/research-impact/publications/fact-sheet-how-can-us-achieve-50-52-emissions-reduction-2030-and-what), believe they can spend enough federal money and sufficiently regulate the economy to vault America’s manufacturers and research laboratories to the head of a global race to a low-emission future, while adding jobs and raising worker pay.

White House aides say the energy transition is coming and Mr. Biden’s path is the only way to avoid the kind of economic damage American workers experienced in the early 2000s, when automation and globalization claimed millions of manufacturing jobs and America’s leaders seemed powerless to replace them.

On Friday Mr. Biden’s Council of Economic Advisers [argued](https://www.nytimes.com/2021/04/23/us/white-house-clean-technology-china.html) that failing to draw down carbon emissions will leave the United States straggling behind China.

“As we transition to a clean energy future, we must ensure workers who have thrived in yesterday’s and today’s industries have as bright a tomorrow in the new industries,” Mr. Biden said.

Yet Mr. Biden’s timeline for the transition is aggressive and the political prospects for his spending and regulatory goals are uncertain.

Whether the president’s environmental ambitions stunt or supercharge the economy will tie heavily into the fate of Mr. Biden’s efforts to spend trillions of dollars on his proposed agenda to upgrade infrastructure and reshape the rules of American capitalism.

 Image Wind and solar power at a generating station in Atlantic City, N.J.Credit...Ted Shaffrey/Associated Press

 Image An electric vehicle battery manufacturing facility in Hefei, China.Credit...Aly Song/Reuters

The president has already won a major congressional victory on economic policy and is pressing for more, in the form of a two-part, $4 trillion agenda that he hopes to sign into law this summer. The pandemic recession and its halting worldwide recovery may actually have primed the transition, by snarling global supply chains and feeding bipartisan interest in boosting American manufacturing against global competitors, especially in emerging industries.

“Other economies are going to move, and the citizens of those countries are going to demand clean energy and products that are not made from dirty energy,” John Kerry, Mr. Biden’s global climate change envoy, said in an interview Friday.

Ali Zaidi, the deputy White House national climate adviser, said, “We win the future for our workers and the communities they support by leading on the clean-energy transition, by running ahead of the trend, by investing in our country, so that we can innovate here, so we can manufacture here.”

But many Republicans, protective of oil, gas and coal industries and concerned about rising energy prices, hope to stop the effort.

“I’m really concerned about the increased cost of electricity and energy if we rush too fast to replace the oil and gas industry,” Representative Debbie Lesko, Republican of Arizona, said at a recent hearing.

Louise Carter-King, mayor of Gillette, Wyo., a state that produces 39 percent of the nation’s coal, told Congress that if Mr. Biden’s plans for the electricity sector come to pass, “People won’t be able to afford to turn on lights.”

Critics issued similar warnings when President Barack Obama pledged to cut emissions.

A decade ago, power plants were the nation’s top source of carbon dioxide pollution. But greenhouse emissions from power plants dropped [36 percent between 2010 and 2020](https://www.eia.gov/totalenergy/data/monthly/pdf/sec11_9.pdf), thanks both to the boom in production of natural gas, which produces just half the greenhouse pollution of coal, and the rise of affordable wind and solar power, which were aided by government spending programs and regulations championed by Mr. Obama.

The cleaner energy was cheaper, too: electricity costs dropped about 14 percent in the same time, in part because the price of generating renewable power fell precipitously.

Mr. Biden’s task could be more daunting. He will need to reduce emissions amid what forecasters expect to be a rapid economic rebound as coronavirus vaccinations spread. Economists expect this year to produce the fastest annual growth in a generation — and with it, a rise in carbon pollution.

“Make no mistake, this is a herculean task,” Fatih Birol, the head of the International Energy Association, said on Friday, referring to collective pledges to decrease emissions.

 Image John Kerry, President Biden’s special envoy for climate, spoke to reporters after the summit on Thursday.Credit...Al Drago for The New York Times

Richard Rhodes, the energy historian whose [recent book](https://www.nytimes.com/2018/06/18/books/review/energy-richard-rhodes.html), “Energy: A Human History,” recounts the technologies and innovation that transformed energy over centuries, said an Italian physicist, Cesare Marchetti, discovered a hard truth in the 1970s after studying thousands of energy transitions. It takes about 50 years for any new source of energy, be it coal or oil, natural gas or renewable power, to command just 10 percent of the global market. It takes another half century after that to reach 50 percent.

That, Mr. Rhodes said, held true despite wars, economic conditions and government interventions.

White House officials say the country can defy history with a variety of paths to achieve Mr. Biden’s goals, including reducing emissions from farms and city buildings. But two sectors loom large: electricity, where the president will need far more renewables, including advanced batteries to store power generated by solar panels and wind turbines; and transportation, where reliance almost exclusively on gasoline needs to shift to electricity.

Mr. Biden has proposed a carrot-heavy approach, spending on research and development, efficiency improvements in homes and schools, and the electric grid to better support renewable energy. As part of his infrastructure plans, he wants Congress to require electric utilities to shift toward lower-emission power sources.

Mr. Biden’s emissions target relies on electric power plants cutting their emissions sharply by 2030 and to net zero by 2035.

“Our analysis says we could get there by 2050,” said Nick Akins, chief executive of American Electric Power, an Ohio-based electric utility, but not 2035.

“If we move too quickly, we could jeopardize the reliability of the grid,” he added, pointing to the recent rolling blackouts in Texas

Mr. Akins allowed that technology breakthroughs, perhaps facilitated by federal government policies, could change that picture.

Mr. Biden’s infrastructure proposal includes $174 billion in spending to build electric vehicle charging stations, and his advisers are considering a mandate to sell only electric vehicles after 2035. G.M. has already set that target.

But autoworkers are worried; assembling a car powered by a battery requires about a third fewer people than one powered by an internal combustion engine. “We’ve been stressing a more cautious approach to electric vehicles,” said Rory Gamble, the president of the United Auto Workers.

Mr. Biden hopes the infrastructure bill will create tax incentives to lure the makers of electric vehicle batteries to build their factories in the United States, which could create millions of new domestic manufacturing jobs. “But if it doesn’t work and doesn’t take hold — we’re afraid of what could happen,” Mr. Gamble said.

Lewis Black, chief executive of [Almonty Industries](https://almonty.com/" \t "_blank), a Canadian company which produces tungsten, a key mineral in electric vehicle batteries, said he welcomes the opportunity to sell his products to American automakers. But Mr. Black, who is American, was skeptical that the United States could quickly ramp up the supply chain needed to produce electric vehicle battery parts. About 70 percent of the world’s electric vehicle batteries are now built in China, and most of the minerals and materials used in making them are mined there.

https://www.nytimes.com/2021/04/24/business/bidens-climate-change.html?action=click&module=RelatedLinks&pgtype=Article

## 7 - Biden Administration Announces a Major Offshore Wind Plan

The White House said the program could create tens of thousands of new jobs while moving the country toward clean energy

An offshore wind project off the British coast in 2018.Credit...Phil Noble/Reuters

[](https://www.nytimes.com/by/lisa-friedman)[](https://www.nytimes.com/by/brad-plumer) By [Lisa Friedman](https://www.nytimes.com/by/lisa-friedman) and [Brad Plumer](https://www.nytimes.com/by/brad-plumer)

Published March 29, 2021Updated May 12, 2021

WASHINGTON — The Biden administration on Monday announced a plan to vastly expand the use of offshore [wind power](https://www.nytimes.com/2021/05/12/climate/a-breakthrough-for-us-wind-power.html) along the East Coast, aiming to tap a potentially huge new source of renewable energy that has so far struggled to gain acceptance in the United States.

The plan sets a goal of deploying 30,000 megawatts of [offshore wind turbines](https://www.nytimes.com/2021/05/11/climate/climate-wind-farm.html) in coastal waters nationwide by 2030, enough to power 10 million homes. To help meet that target, the administration said it would accelerate permitting of projects off the Atlantic Coast and prepare to open up waters near New York and New Jersey for development. The administration also plans to offer $3 billion in federal loan guarantees for offshore wind projects and invest in upgrading the nation’s ports to support wind construction.

The moves come as President Biden prepares a roughly [$3 trillion economic recovery package](https://www.nytimes.com/2021/03/23/climate/biden-infrastructure-stimulus-climate-change.html) that will focus heavily on infrastructure to reduce greenhouse-gas emissions and tackle climate change, an effort he has framed as a jobs initiative. Officials made a similar case on Monday, saying offshore wind deployment would create 44,000 new jobs directly in the offshore wind sector, such as building and installing turbines, as well as 33,000 new indirect jobs.

“We have an enormous opportunity in front of us to not only address the threats of climate change, but use it as a chance to create millions of good-paying, union jobs,” said Gina McCarthy, the White House national climate adviser.

As part of the announcement, the administration designated an area of shallow water between Long Island and the New Jersey coast as a priority offshore wind area, a first step before issuing new leases to wind developers. New York and New Jersey have committed to procuring a combined 16,500 megawatts of new offshore wind power by 2035 to help meet their targets for cutting global warming emissions.

This month, the Biden administration took a key step in [approving an environmental review](https://www.doi.gov/pressreleases/interior-completes-environmental-review-offshore-wind-project) for the nation’s first large-scale offshore wind farm, off the coast of Martha’s Vineyard in Massachusetts, a project that had faced repeated delays under the Trump administration. The proposal for 84 large wind turbines with 800 megawatts of electric generating capacity is slated to come online by 2023.

Vineyard Wind is one of 13 offshore wind projects along the East Coast under some form of federal review, and the Interior Department has estimated that as many as 2,000 turbines could be rotating in the Atlantic Ocean by 2030. The White House on Monday said the offshore wind plan would avoid 78 million metric tons of carbon dioxide emissions.

Republicans said they were skeptical of Mr. Biden’s promise of “green jobs.” They have criticized his earlier moves to suspend new oil and gas leases and revoke permits for the Keystone XL pipeline, claiming those moves were responsible for killing jobs in their states.

“Here we go again with the promise of ‘green jobs,’” said Thomas J. Pyle, the president of the Institute for Energy Research, an organization that supports the use of fossil fuels. “If the government wants to create jobs, they would do it faster and more efficiently if they just got out of the energy business altogether.”

Offshore wind [has been booming for more than a decade in Europe](https://www.nytimes.com/2017/02/07/business/energy-environment/renewables-offshore-wind-green-power-dong.html), where thousands of turbines now dot the coasts. But the technology has been slower to take off in the United States, which currently has just two tiny wind farms operating near Rhode Island and Virginia. One of the earliest offshore wind proposals, Cape Wind, [famously died](https://www.nytimes.com/2017/12/19/us/offshore-cape-wind-farm.html) after objections from wealthy residents in Cape Cod who considered it an eyesore blighting their coastal views.

That is now changing. Many of the biggest states in the Northeast and mid-Atlantic regions — including Connecticut, Maryland, Massachusetts, New Jersey, New York, and Virginia — have committed to buying more than 25,000 megawatts of offshore wind power by 2035, [according to the American Clean Power Association](https://d1ung6i9j8i9xc.cloudfront.net/wp-content/blogs.dir/123/files/2020/03/AWEA_Offshore-Wind-Report-1.pdf).

These Eastern states have set aggressive goals to get more electricity from renewable sources such as wind and solar to help address climate change. But they don’t get nearly as much sunshine as states like California, and it’s often difficult to find space for wind turbines onshore. That makes offshore wind attractive: While the technology is still more expensive, costs have been falling in Europe. And offshore winds along the East Coast are strongest in the afternoon and evening, when electricity demand is at its highest.

“There’s almost no way these Eastern states can meet their climate goals without a lot of offshore wind,” said Rafael McDonald, an electricity and renewable analyst at IHS Markit, a financial services company. “That’s a big reason we’re seeing this surge of interest.”

Monday’s announcement will allow auctions to be held for developers to bid on the right to apply for federal permits to construct wind projects in the area between New Jersey and Long Island. The Bureau of Ocean Energy Management will publish a proposed sale notice and, after a formal comment period, will plan on lease sales in late 2021 or early 2022, the White House said.

Separately, the ocean management bureau said it would prepare an environmental review of a 1,100 megawatt offshore wind farm proposed to be developed about 15 miles off the coast of Atlantic City, N.J., which has a goal of developing 7,500 megawatts of offshore wind energy by 2035.

Much of the Biden plan involves harnessing the federal government to help states meet existing targets like those of New York and New Jersey. The Transportation Department, for example, announced $230 million funding for port authorities for the construction of storage areas and other projects to support wind development.

The biggest pot of money, $3 billion, is being made available through the Department of Energy’s loan program to partner with offshore wind and transmission developers.

Although the newest offshore wind proposals are typically positioned far enough away from the coastline to allay fears of spoiled views, they have still garnered opposition from commercial fishermen operating in the region. Federal waters in the Atlantic are home to a variety of economically important fisheries, including sea scallops, squid and surf clams, many of which overlap with areas of future offshore wind development.

Fishing groups have repeatedly raised concerns that their boats and trawlers will be forced to steer well clear of the hulking turbines, [the largest of which now have rotor diameters the length of two football fields](https://www.nytimes.com/2021/01/01/business/GE-wind-turbine.html). That could limit the amount of seafood they can ultimately catch, potentially depriving coastal fishing communities of millions of dollars in revenue.

“Our fisheries are already more strictly regulated than anywhere else in the world, so it’s not just as simple as saying fishermen can just change their gear and go fish somewhere else,” said Annie Hawkins, executive director of the Responsible Offshore Development Alliance, which represents commercial fishing. “Fishermen understand the need to act on climate change, but they don’t want to be left completely behind.”

As part of the Vineyard Wind project, Massachusetts agreed to set aside $21 million to compensate fishermen for losses, though it remains unclear how the money will be spent. In its announcement Monday, the Biden administration announced $1 million in new grants to study the effects on fishing and coastal communities. Ms. Hawkins said, however, that the sum was “paltry” compared to the scale of development planned for the Atlantic.

Marine scientists also said that there were many unanswered questions about how a boom in offshore wind construction might affect ocean ecosystems in the Atlantic Ocean that are already under stress from global warming.

“The fact is, it’s a big experiment,” said Kevin Stokesbury, a professor at the School for Marine Science and Technology at the University of Massachusetts at Dartmouth. “There’s only so much we can learn from Europe’s experience. We just haven’t had these big wind turbines all over our coast.”

Lisa Friedman reports on federal climate and environmental policy from Washington. She has broken multiple stories about the Trump administration’s efforts to repeal climate change regulations and limit the use of science in policymaking. [@LFFriedman](https://twitter.com/LFFriedman)

Brad Plumer is a climate reporter specializing in policy and technology efforts to cut carbon dioxide emissions. At The Times, he has also covered international climate talks and the changing energy landscape in the United States. [@bradplumer](https://twitter.com/bradplumer)

A version of this article appears in print on March 30, 2021, Section A, Page 1 of the New York edition with the

https://www.nytimes.com/2021/03/29/climate/biden-offshore-wind.html?action=click&module=RelatedLinks&pgtype=Article

## *j0157995*ثالثاً - الاقتصادات العربية:

## 8 - كيف تقدمت دول الخليج على أميركا اللاتينية في تحسين مناخ الاستثمار؟

البنك الدولي: السعودية تصعد 30 مركزاً... ومصر تقفز بقوة في تأسيس الشركات

[](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/36721) [خالد المنشاوي](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/36721)صحافي  الخميس 24 أكتوبر 2019

   قال البنك الدولي إن دول الخليج تحسنت في ممارسة أنشطة الأعمال والسعودية تقدمت 30 مركزا (أ.ف.ب)

أَعلنَ البنك الدولي تحسُّن ترتيب دول الخليج في ممارسة أنشطة الأعمال، بينما تعثّرت الإصلاحات التي أجرتها بعض الدول بأميركا اللاتينيَّة على نطاق واسع، فيما احتلت نيوزيلندا المركز الأول للعام الرابع على التوالي.

وذكر البنك الدولي، في أحدث تقرير لممارسة أنشطة الأعمال، أن أكثر البلدان التي شهدت تحسناً على مدى السنة السابقة كانت "السعوديَّة والأردن وتوجو والبحرين وطاجيكستان وباكستان والكويت والصين والهند ونيجيريا".

وأشار إلى أن "السعوديَّة تقدمت 30 مركزاً لتصل إلى المركز الـ62، بينما تقدّم الأردن 29 مركزاً ليصل إلى المركز الـ75، وذلك بدعم إصلاحات قويَّة تهدف إلى بناء مزيد من التنوّع الاقتصادي".

وأجرت الرياض كثيراً من الإصلاحات (وفق رؤيَّة 2030) التي وضعتها في ترتيب متقدم بين الدول الأكثر جذباً للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط.

إصلاحات قويَّة في السعوديَّة  
وقال البنك الدولي، "الإصلاحات التي أجرتها الحكومة السعوديَّة شملت إنشاء نظام الشباك الواحد لتسجيل الشركات، واستحداث قانون للمعاملات المضمونة، وقانون إشهار الإفلاس، وتحسين حماية مستثمري الأقليَّة، وإجراءات لضم مزيدٍ من النساء إلى قوة العمل".

وقال سيمون ديانكوف مدير الأبحاث ومؤسس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الرياض، "من الجليّ أن شيئاً ما غير مسبوق يحدث في الخليج. الجميع هنا في هذه المنطقة تفهّم أن من الأفضل تنويع الاقتصاد في اتجاه ما، وأعتقد أن هذا هو بالفعل سبب الإصلاحات التي تحدث الآن".

وأضاف، وفقاً لوكالة (رويترز)، "قبل عامين أو ثلاثة أعوام عندما بدأت هذه البلدان العمل على بعض تلك الإصلاحات كانت أسعار النفط غير مستقرة".

ويتزامن هذا التقرير مع ظهور رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس في مؤتمر استثماري سعودي في الأسبوع المقبل بعد عام من انسحاب سلفه من المؤتمر نفسه على خلفيَّة غضب عالمي بسبب مقتل الصحافي جمال خاشقجي في القنصليَّة السعوديَّة في أسطنبول.

وأكد البنك الدولي حضور مالباس مبادرة "مستقبل الاستثمار"، التي تهدف جزئياً إلى إظهار السعوديَّة مقصداً للأعمال.

وقال مسؤولون أميركيون، "وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشن، وجاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي سيحضران المؤتمر أيضاً، بعدما ألغيا مشاركتهما في العام الماضي".

وقال مالباس، في بيان، "إزالة العراقيل التي تواجه روّاد الأعمال تخلق فرص عمل أفضل، وتزيد الإيرادات الضريبيَّة، وترفع مستويات الدخل، وكل هذا ضروري لخفض معدل الفقر ورفع المستويات المعيشيَّة".

المراكز العشرة الأولى دون تغيير  
المراكز العشرة الأولى في التقرير، التي ظلت دون تغيير إلى حد كبير عن وضعها قبل عام، شملت نيوزيلندا في المركز الأول، تليها سنغافورة وهونغ كونغ، والدنمارك، وكوريا الجنوبيَّة، والولايات المتحدة، وجورجيا، وبريطانيا، والنرويج، والسويد.

وصعدت الصين إلى المركز الـ31 متقدمة 15 مركزاً في خطوة عزاها ديانكوف إلى "إصلاحات داخليَّة بفعل التوترات التجاريَّة مع الولايات المتحدة".

كما حققت باكستان ونيجيريا تقدماً كبيراً بفضل الإصلاحات التي تركّزت في الداخل على "مواجهة صعوبات تجاريَّة".

وتراجعت دولٌ بأميركا اللاتينيَّة في الترتيب، إذ هبطت الأرجنتين 7 مراكز إلى المركز 126، بينما انخفضت المكسيك، أعلى اقتصاد في المنطقة من حيث التصنيف، 6 مراكز إلى المركز الـ60.

وقال البنك الدولي، "المكسيك لم تحقق أي تحسُّن كبير للعام الثاني على التوالي في مناخ أنشطة الأعمال".

مصر تستفيد من برنامج الإصلاح الاقتصادي  
ووفقاً للتقرير، تقدّمت مصر نحو 6 مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مشيراً إلى إجراء الحكومة المصريَّة كثيراً من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في 4 مجالات، تتضمن تأسيس الشركات، إذ تقدمت 19 مركزاً على مستوى العالم.

ولفت التقرير إلى جهود وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بالحكومة المصريَّة في تبسيط الإجراءات المقدَّمة للمستثمرين في مراكز الخدمات على مستوى الجمهوريَّة، إذ نفَّذت مجموعة من الإصلاحات الجذريَّة اتساقاً مع منظومة الشباك الواحد وبالتكامل مع الجهات الحكوميَّة المعنيَّة في إطار منهجيَّة متكاملة للإصلاح تشمل القيام بإصلاحات تشريعيَّة وتطبيق منظومات عمل مدعومة إلكترونياً في إطار التحوّل الرقمي، وتعميم وتطبيق إجراءات ميسّرة على أرض الواقع تطبيقاً كاملاً، وتدريب العاملين على النظم الجديدة والتواصل المستمر مع القطاع الخاص، ما أدى إلى تحقيق قفزة نوعيَّة بمؤشر تأسيس الشركات لتحتل المركز الـ90 بدلاً من الـ109 في تقرير العام الماضي.

البنك الدولي أشار، في تقريره، إلى أن مصر تقدَّمت في مؤشر الحصول على الكهرباء بنحو 19 مركزاً، في ظل الإصلاحات الملحوظة التي قامت بها في هذا المؤشر وسرعة توصيلها إلى المواطنين، التي شملت تطوير البنيَّة الأساسيَّة لإنتاج وتوزيع الكهرباء، بما انعكس على موثوقيَّة إمداد الكهرباء وخفض تكلفة توصيلها للمستفيدين، فضلاً عن زيادة الشفافيَّة في تغيير أسعار الكهرباء، وهو ما أدّى إلى تحسين ترتيب مصر من المركز الـ96 إلى الـ77 في هذا المؤشر.

كما تقدَّمت مصر أيضاً في مؤشر حمايَّة صغار المستثمرين نحو 15 مركزاً من الـ72 إلى 57، وهو ما يرجع إلى التشريعات والقرارات المرتبطة بحمايتهم، التي أعلنتها الحكومة المصريَّة خلال الفترات الماضيَّة.

الشمول المالي وتأثيره في السوق المصريَّة  
وقال التقرير، "مصر تقدّمت في مؤشر سداد الضرائب 3 مراكز عن العام الماضي من المركز 159 إلى 156"، وذلك نتيجة لتطبيق منظومة إلكترونيَّة جديدة لتقديم إقرارات القيمة المضافة وضريبة الدخل، مع السداد الإلكتروني للمدفوعات المرتبطة بهما في إطار تطبيق الشمول المالي، وتطبيق هذه المنظومة بشكل شامل على كل الشركات في مصر، ما أدى إلى التيسير على المستثمرين وتبسيط تعاملاتهم مع مصلحة الضرائب. وتوقّع البنك الدولي تقدم مصر بهذا المؤشر في تقرير العام المقبل، وذلك في ظل احتساب الإصلاحات التي قامت بها خلال الربع الأخير من العام 2018.

وذكر التقرير، أن مصر "جاءت ضمن أكثر 25 دولة على مستوى العالم من حيث عدد الإصلاحات في تقرير العام الحالي 2020"، وهو ما يعكس استدامة التزام الحكومة المصريَّة بتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات التي تتعلق بالمستثمرين.

من جانبها قالت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في الحكومة المصريَّة سحر نصر، "التقرير يرصد الإجراءات الإصلاحيَّة التي نُفّذت حتى شهر أبريل (نيسان) من العام الحالي"، مشيرة إلى أن "هناك كثيراً من الإجراءات الإصلاحيَّة التي نُفذت وأخرى جارٍ تنفيذها، ومن المتوقع أن تؤثر إيجابياً في كثيرٍ من المؤشرات التي يرصدها التقرير خلال العام المقبل".

وأشادت الوزيرة، بتقدم مصر في تقرير هذا العام، خصوصاً في تأسيس الشركات وحماية صغار المستثمرين، وذلك بعد الإجراءات التي اُتخذت بشأن تحسين مناخ الاستثمار، في إطار الاستراتيجيَّة التي تنتهجها الحكومة المصريَّة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره في التنميَّة وفتح آفاق التعاون لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

https://www.independentarabia.com/node/66361/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%9F

## 

## 9 - "فيتش" تتوقع عجزا ماليا في دول الخليج خلال 2021

سياسة التنويع الاقتصادي مع عائدات الاستثمار سيعززان استقرار المرحلة المقبلة

[اندبندنت عربية ووكالات](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/104081) الثلاثاء 27 أبريل 2021

 توقعت وكالة فيتش أن تشهد معظم حكومات الخليج عجزاً بالموازنة (رويترز)

توقعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن يؤدي تأثير كورونا والانخفاض الحاد في أسعار النفط العام الماضي إلى عجز موازنات معظم حكومات الخليج، باستثناء أبوظبي وقطر. لافتة إلى أن "العجز سيظل كبيراً، بخاصة في الكويت والبحرين".

فيما توقعت الوكالة أن تسجل أبوظبي فائضاً مالياً 1.1 في المئة، وقطر 2.4 في المئة من الناتج المحلي. بينما تمنى السعودية، أكبر اقتصاد في الخليج، بعجز 5.3 في المئة.

وفي هذا الشأن، أبدى وضاح الطه، عضو الجمعية العالمية لاقتصادات الطاقة، تحفظه على هذه التوقعات، موضحاً "توجد دراسات سابقة لصندوق النقد الدولي تنبأت بهذا العجز لدى دول المنطقة، واستمراره من 2025 إلى 2030، وهذا ليس بجديد، إلا أن هذه التوقعات مبنية على فرضيات، تسمى (سيناريوهات ماذا لو)، وهذه الفرضيات قد يكون بها قدر كبير من الذاتية، فالبحرين ليست دولة نفطية، على رغم وجود حقلين واعدين في الشمال، وقطر دولة تعتمد على الغاز، بالتالي وضع الجميع تحت مسمى واحد غير سليم".

 أداء الاقتصاد العالمي

وأضاف الطه، "توقعات فيتش ليست حتمية. مثلاً التعافي الذي سجله الاقتصاد الصيني في الربع الأول من العام الذي بلغ 18.25 في المئة، في انتفاضة على الأداء الاقتصادي العالمي المتأثر بكورونا، والصين مستورد لـ 13 مليون برميل يومياً من النفط من منطقة الخليج قبل انتشار الجائحة، ويتوقع أن تعود هذه النسبة إلى طبيعتها خلال العام الحالي"، مع الإشارة إلى "انخفاض تكلفة سعر البرميل بالنسبة لدول الخليج، فهو قريب من الأرض، يخرج مدفوعاً بالغاز، علاوة على أنه نفط قليل الكبريت".

وتابع، "مواجهة العجز تجري إما بالتقشف وإما بالاقتراض، واليونان كانت مثالاً لما يمكن أن يحدثه التقشف، أما بالنسبة إلى الكويت فلم يكن أداء الموازنة خلال السنوات الماضية يتحسب لانخفاض أسعار النفط، مع تأخر إمكانية الاقتراض في ظل ظروف انخفاض أسعار الفائدة العالمية، بسبب عراقيل برلمانية".

الصناديق السيادية

وفي إطار الإقراض أشار الطه إلى تمتع دول الخليج بعدد من أكبر الصناديق السيادية في العالم، "تبلغ ثروتها مجتمعة 1.4 تريليون دولار، ولها استثمارات وعائدات سنوية. إضافة إلى سياسة التنويع الاقتصادي في السعودية والإمارات"، وهي أمور لم تدخل في التقييم النهائي من وجهة نظر وضاح.

وقال "ليس من المنتظر تحسن الاقتصادات في دول الخليج خلال الفترة القصيرة المقبلة، فمقارنة نقاط التوازن بالأسعار الحالية للنفط تؤكد استمرار العجز فترة مقبلة، لأن الفارق كبير بين المعدلات المطلوبة لتحقيق توازن في الموازنات وبين الأسعار الحالية، كما أنه ليس من المتوقع أن تقفز أسعار النفط بسرعة في المستقبل المنظور، بالتالي فإن تأثير كورونا على المدى القصير مستمر".

يشار إلى أن التعافي العالمي ما زال بطيئاً في وقت تتجه الاستثمارات إلى الطاقة النظيفة، إضافة إلى تخارج بعض دول الخليج من مجالاتها في الطاقة التقليدية إلى الفرص الجديدة في الطاقة لتوفير سيولة وتنويع الاستثمارات. وكانت "فيتش" قد توقعت أن يبلغ متوسط سعر برنت 58 دولاراً العام الحالي، لكن توقعاتها طويلة المدى عند 53 دولاراً. وأشارت إلى أن البحرين تحتاج إلى سعر عند نحو 100 دولار للبرميل، لتحقيق توازن في ميزانية 2021-2022، وتحتاج الكويت أكثر من 80 دولاراً، والسعودية وعمان نحو 70 دولاراً.

https://www.independentarabia.com/node/216656/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%B4-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%B9%D8%AC%D8%B2%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-2021

## 10 - مصر تبدأ المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي

مدتها 3 سنوات والحكومة تسعى للوصول بمعدل النمو إلى 7 في المئة خلال 2024

 [محمود عبده](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/19051)صحافي الأربعاء 28 أبريل 2021 22:03

وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خطة عمل تنفيذية لبرنامج الإصلاحات الهيكلية طبقاً لإطار زمني محدد (أ ف ب)

أطلقت مصر المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تختص بالإصلاحات الهيكلية، وتمتد على مدى ثلاث سنوات، بعد أن أكملت المرحلة الأولى التي استهدفت معالجة اختلالات السياسات النقدية والمالية.

وبدأت القاهرة المرحلة الأولى (نوفمبر - تشرين الثاني 2016، ديسمبر - كانون الأول 2019) بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، إذ منح الأخير مصر 12 مليار دولار على 6 شرائح، لمساعدتها في تنفيذ الإصلاحات.

محاور رئيسة

وقال رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إن الغرض من إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج الوصول بمعدل النمو إلى نحو سبعة في المئة في غضون السنوات الثلاث المقبلة، بدلاً من 3.6 في المئة خلال العام الحالي، إضافة إلى رفع مساهمة عدد من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، ليصل نصيب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منه إلى 5 في المئة بدلاً من 2.8 في المئة حالياً، إلى جانب زيادة نسبة قطاع الصناعات التحويلية من 12.5 في المئة إلى 15 في المئة حالياً، لافتاً إلى أن رفع معدل النمو يرتكز على تحقيق قطاع الاتصالات 5 في المئة على أقل تقدير، ومؤكداً ضرورة زيادة النمو في الصناعات التحويلية والزراعة.

أضاف مدبولي في مؤتمر صحافي، أننا نسعى إلى تحويل ميزان المدفوعات من تحقيق عجز إلى فائض، وتهدف خطتنا إلى تحقيق فائض ما بين 3 و5 مليارات دولار أميركي في ميزان المدفوعات، مقابل سالب 8.5 مليار دولار، علاوة على التقليل التدريجي في العجز الكلي في الموازنة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون خلال العام المالي 2023 - 2024 عند معدل 5.5 في المئة، بدلاً من 8 في المئة حالياً، وأخيراً وقف تصاعد الدين وتثبيته خلال العام المالي المقبل، وأن ينخفض تدريجاً.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن إصلاح السياسات النقدية والمالية إذا لم تتبعه معالجات هيكلية، سيكون مثله مثل دول أخرى حققت نمواً سنة أو سنتين وتراجعت بعد ذلك، مستشهداً بأن هذا حدث في مصر عام 1991، حيث اعتمدنا برنامجاً في هذا الوقت، واستطعنا تخطي المرحلة الأولى الخاصة بالسياسة النقدية والمالية، لتحقّق نجاحاً جزئياً، ونتيجة أنه لم تتبع البرنامج منظومة للإصلاحات الهيكلية، عاد الاقتصاد المصري إلى التراجع وإلى المشكلات ذاتها التي يعانيها.

ووفق ما أعلنته الحكومة المصرية، يرتكز البرنامج في المرحلة الثانية على 5 محاور رئيسة، في مقدمتها دعم بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الصادرات المصرية إلى الخارج وتعزيز المدخرات المحلية ودعم تسريع وتيرة الرقمنة الاقتصادية، وأخيراً مراعاة المساواة في توطين الإصلاحات المطلوبة بين المحافظات المصرية، وتستهدف المرحلة الثانية العمل على إصلاح خمس منظومات رئيسة: تتمثّل في التشريعات، والأداء الحكومي، واللوجستيات، والتمويل، وأخيراً منظومة الديموغرافيا وخصائص السكان.

مراعاة الطبقة الوسطى

من جانبها، قالت المتخصصة في شؤون الاقتصاد بسنت فهمي إن الغرض من المرحلة الثانية من البرنامج هو زيادة مرونة الاقتصاد المصري وتنوعه ورفع إنتاجيته، وأكدت لـ "اندبندنت عربية" أنه لكي تتحقق أهداف البرنامج، لا بد من إجراء إصلاحات جذرية تحقق النمو الشامل والمستدام، وتستكمل الدولة ما بدأته عام 2016 على مدار ثلاث سنوات، بما يضمن تفعيل واستدامة مكتسبات المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

وطالبت فهمي الحكومة بضرورة حماية الشرائح الأكثر فقراً احتياجاً في أثناء سنوات الإصلاح الجديدة حتى لو كان الضرر لن يقع بشكل مباشر، مشيرة إلى أن طبقة الفقراء ومتوسطي الدخل تحمّلت عبء مرحلة الإصلاح الأولى، وقالت إن البرنامج استهدف في مرحلته الأولى معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلّي، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تحرير سعر الصرف، وجعله أكثر مرونة بهدف رفع القدرة التنافسية الخارجية ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية، إضافة إلى استهداف ضبط أوضاع المالية العامة وتقليص عجز الموازنة.

لجنة فنية للمتابعة

من جانبها، وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خطة عمل تنفيذية لبرنامج الإصلاحات الهيكلية طبقاً لإطار زمني محدد، تضمّن أربع مراحل رئيسة بداية من نوفمبر 2019 إلى مارس (آذار) 2021. وأشارت في بيان إلى أنها عقدت ما يزيد على 10 جلسات عمل ولقاءات حوارية مع المعنيين والخبراء، واستعانت بالخبرات والاستشارات الفنية الدولية من خلال اثنتين من المؤسسات الدولية الكبرى العاملة في هذا المجال (ماكنزي للاستشارات وباين للاستشارات)، وذلك من أجل استهداف سياسات الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية للقطاع الحقيقي.

وأعلنت الوزارة المصرية تشكيل لجنة فنية رفيعة المستوى، ستضم ممثلين عن الوزارات والقطاعين العام والخاص ورجال الأعمال والأكاديميين والخبراء وممثلين عن مجلس النواب، بهدف متابعة تنفيذ البرنامج والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ الإصلاحات اللازمة، والمراقبة والإشراف على عملية التنفيذ والتقييم ككل، ورفع تقارير دورية للجنة العليا للإصلاحات الهيكلية والمُشكّلة برئاسة مدبولي وعضوية الوزراء.

من جانبه، قال وزير المالية المصري محمد معيط إن هناك حزمة من الإصلاحات الهيكلية على مستوى السياسات المالية الكلّية، من أجل تحقيق الاستقرار المالي والسيطرة على معدلات عجز الموازنة والدين العام للناتج المحلي، والحفاظ على معدل نمو اقتصادي مستدام، ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة، وضمان حُسن إدارتها. وأضاف في تصريحات صحافية أن المديونية الحكومية انخفضت 20.5 في المئة من الناتج المحلي على مدار 3 سنوات من 108 في المئة خلال يونيو (حزيران) 2017 إلى 87.5 في المئة في يونيو 2020، متوقعاً أن تصل إلى 89 في المئة في يونيو 2021.

https://www.independentarabia.com/node/217036/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

## 11 - رغم برامج الإصلاح الاقتصادية... متى يتخلص المصريون من الفقر؟

اتهامات للحكومة بالتعتيم على النسب منذ 2017... تتراوح من 7% في بورسعيد إلى 66% في بعض محافظات الصعيد

[](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/36721) [خالد المنشاوي](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/36721)صحافي الاثنين 3 يونيو 2019

    البنك الدولي الذي يشرف على برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر أكد أن نحو 60% من المصريين إما فقراء أو أكثر احتياجاً (الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء)

حتى الآن، وعلى الرغم من مرور أكثر من عامين على إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، لكن لا يشعر المصريون بأي تقدم ملحوظ أو انعكاس لما قامت به الحكومة المصرية من تعديلات تشيد بها المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف الائتماني.

البداية كانت بتحرير سوق الصرف وتعويم الجنيه المصري مقابل الدولار في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام 2016، وهو القرار الذي بموجبه بدأت مصر بالفعل سياسة الإصلاح الاقتصادي.

بالتوازي مع القرارات الخاصة بتحرير سوق الصرف، أعلنت الحكومة المصرية عدة قرارات أخرى، لا تقلّ أهمية عن قرار تعويم الجنيه المصري مقابل الدولار، والتي تمثلت في إعادة هيكلة الدعم، بداية من دعم المحروقات والطاقة والكهرباء، وانتهاء بدعم السلع والخبز.

ارتفاع قياسي في معدلات التضخم

صاحب هذه التعديلات موجة غير مسبوقة في معدلات التضخم التي قفزت بنسب قياسية مع الارتفاع "الجنوني" في أسعار جميع السلع والخدمات التي قفزت بنفس النسب التي سجلها سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، والتي تجاوزت أكثر من 100%.

قبل أحداث يناير (كانون الثاني) من العام 2011، كانت الأرقام تشير إلى أن نسبة الفقر في مصر تبلغ 26.3%، لكن مع تنفيذ البرنامج الإصلاحي واتجاه الحكومة المصرية إلى رفع أسعار الكهرباء والوقود والمياه، ربما تأثرت شريحة الفقراء على الرغم من اعتماد الحكومة المصرية لبرنامج الرعاية الاجتماعية، والذي يضمن زيادة في قيمة الدعم لحملة البطاقات التموينية من 14 جنيهاً (0.83 دولار) إلى نحو (2.97 دولار) في الوقت الحالي.

كما رفعت الحكومة من معدلات الأجور، وأيضاً ضاعفت قيمة المبالغ المخصصة للمسجلين في برنامج "تكافل وكرامة"، مع كل زيادة تشهدها السلع والخدمات تزامناً مع أي زيادة تعلنها الحكومة، سواء في الكهرباء أو المحروقات أو المياه.

البنك الدولي: 60% من المصريين فقراء

لكن المثير هو ما أعلنه البنك الدولي الذي يعدّ أحد المؤسسات الدولية المهمة التي تشرف على البرنامج الإصلاحي الذي تنفذه الحكومة المصرية، حيث أكد أن نحو 60% من سكان مصر إما فقراء أو أكثر احتياجاً.

وعلى الرغم من ذلك، لكن البنك الدولي في الوقت نفسه أعلن أن الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها مصر تظهر علامات نجاح مبكرة.

وأكد أن مصر بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتسريع الاحتواء الاقتصادي واستيعاب القوى العاملة المتنامي. وقال إن "عدم المساواة آخذ في الازدياد واقترب معدل الفقر الوطني من 30% عام 2015، ارتفاعاً من 24.3% عام 2010".

وأشار إلى أن هناك تباينات جغرافية مذهلة في معدلات الفقر، إذ تتراوح من 7% في محافظة بورسعيد إلى 66% في بعض محافظات الصعيد (جنوب مصر)، لافتاً إلى أن الإصلاحات الاقتصادية أثّرت على الطبقة الوسطى، التي تواجه ارتفاعاً في بعض تكاليف المعيشة نتيجة للإصلاحات.

ويحدد البنك الدولي نسبة انتشار الفقر المدقع على مستوى العالم باستخدام مؤشر خط الفقر الدولي، وهو 1.9 دولار للفرد في اليوم. وخط الفقر يشير إلى الحد الأدنى من الدخل الذي لا يمكن للفرد تلبية احتياجاته الأساسية إذا لم يحصل عليه.

وآخر رقم معلن عن نسبة الفقر في مصر، من جهاز التعبئة العامة والإحصاء في مصر، هو 27.8% في عام 2015، حيث تعلنه مصر كل عامين، لكن الجهاز لم يعلن حتى الآن عن مؤشرات الفقر في 2017.

وبحسب ما أعلنه جهاز الإحصاء في بحث الدخل والإنفاق، لعام 2017، فإن متوسط خط الفقر المصري يبلغ 5787.9 جنيه سنوياً، أو 482 جنيهاً شهرياً (بما يعادل 1.8 دولار يومياّ وقتها أي قبل تعويم الجنيه في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام 2016.

وفي تصريحات سابقة، قال اللواء أبو بكر الجندي، الرئيس السابق لجهاز التعبئة والإحصاء، إن خط الفقر في مصر بعد التعويم سيقترب من ألف جنيه شهرياً.

هل ارتفع الفقر مع الإصلاحات الاقتصادية؟

حتى الآن ومنذ بدء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في مصر عام 2016، لم تعلن الحكومة المصرية أي أرقام حول نسب ومعدلات الفقر في مصر، لكن الإجراءات الاقتصادية التي نفّذتها الحكومة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، والتي على رأسها تعويم الجنيه، أسهمت في موجة غلاء قاسية، يعاني منها الفقراء ومحدودو الدخل، كما أنها أثّرت على الطبقة المتوسطة بشكل كبير.

وفي محاولة لاستيعاب تأثير هذه الإجراءات الإصلاحية توسّعت الحكومة في تطبيق برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة"، والذي يستهدف الطبقات الأكثر فقراً واحتياجاً.

ووفقاً لتصريحات رسمية، فإن برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" يبلغ عدد المستفيدين منه حالياً نحو 2 مليون أسرة، تشمل 8.2 مليون شخص، وأن عدد الأطفال المستفيدين من البرنامج وصل إلى 4.4 مليون مستفيد في الوقت الحالي.

تحركات برلمانية حول مواجهة الحكومة لانتشار الفقر

وأخيراً، تقدمت النائبة آمال رزق الله، عضو مجلس النواب المصري، بسـؤال إلى رئيس مجلس الوزراء ووزيرة التضامن، بشأن استراتيجية الحكومة للحدّ من زيادة نسب الفقر في مصر. وقالت النائبة، في بيان، إن "البنك الدولي أكد في دراسة حديثة أن نحو 60% من سكان مصر إما فقراء أو أكثر احتياجا، مؤكدا أن مصر بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتسريع الاحتواء الاقتصادي، واستيعاب القوى العاملة المتنامي".

وأشارت إلى أن "البنك أوضح أن حالة عدم المساواة آخذة في الازدياد، رغم كون الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها مصر تظهر علامات نجاح مبكرة؛ إذ أن معدل الفقر الوطني اقترب من 30% عام 2015، ارتفاعاً من 24.3% عام 2010". وأكدت أن "هناك تعتيما من الحكومة حول نسبة الفقر في مصر، رغم أن هناك عمليات إحصاء جديدة قامت بها الأجهزة المعنية على أعلى مستوى إلا أنه لم يتم الإعلان عن نسبة الفقر".

وأشارت إلى أن "ارتفاع نسبة الفقراء تحتاج إلى حلول عاجلة وفورية، أبرزها الدعم المالي وتوفير دعم عيني موجه إلى الفقراء، بجانب زيادة الاستثمار بشكل عام، وفي المشروعات كثيفة الأيدي العاملة بشكل خاص، لتقليل نسب البطالة وزيادة التشغيل". وطالبت الحكومة بإعلان استراتيجية واضحة للحدّ من نسب الفقر في مصر، ومواجهة ضيق المعيشة من خلال إجراءات عاجلة لتحسين أوضاع المواطنين في الفئات الأكثر احتياجا.

وبناء عليه، طالبت الجهات المعنية بالحكومة بالرد على السؤال التالي: ما استراتيجية الحكومة للحدّ من زيادة نسب الفقر في مصر؟

لا بديل عن زيادة الإنتاج: وقال الخبير الاقتصادي، الدكتور عماد كمال، إن "الحكومة المصرية تعمل حالياً على تنفيذ العديد من الإصلاحات، سواء في البنية التحتية أو التشريعية، وأيضاً أعادت هيكلة منظومة الدعم التي كانت سببا رئيسياً في تفاقم مشاكل عجز الموازنة العامة. ومن الطبيعي أن تتجه السوق إلى الركود والانكماش، بخاصة في ظل اتجاه الحكومة المصرية إلى تقليص حجم السيولة المتاحة في السوق حتى تتمكن من السيطرة على الأسعار وكبح جماح التضخم الذي سجل مستويات تاريخية منتصف العام 2017، وما زال حتى الآن في معدلات مرتفعة لا تقل عن 14%".

وأشار إلى "أنه على المصريين ألا ينتظروا تحسن الأوضاع أو انخفاض أسعار جميع السلع والخدمات، ولكن الفيصل الحقيقي في قصة شعور المصريين بنتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي تتعلق بالإنتاج فقط، ولا بديل عن زيادة الإنتاج، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأفراد".

وختم "بالنسبة إلى الدولة، ما زال هناك عجز كبير، والناتج المحلي الإجمالي لا يكفي لتمويل حجم الإنفاق العام، ولذلك لا بديل عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة إلى الأفراد، فإن كل ارتفاع في أسعار أي سلعة يتطلب بذل مزيد من الجهد ورفع معدلات إنتاج الفرد حتى يتمكن من مواجهة أي زيادة في أسعار السلع أو الخدمات".

https://www.independentarabia.com/node/30116/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D9%89-%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%9F

## 12 - جمعهم الصيام وفرقت بينهم مائدة الإفطار... رمضان بين الأغنياء والفقراء في مصر

فروق طبقية وأزمات اقتصادية تظهر خلال الشهر... فهناك من يقضي يومه على البحر وآخرون في العمل بحثا عن الرزق

[](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/5726) [أمينة خيري](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/5726)صحافية  الجمعة 31 مايو 2019 7:25



يحرص بعض الشباب على تدريب "كروس فيت" يومياً قبل الإفطار بعد إنهاء أعمالهم أو محاضراتهم (رويترز)

مصمصة شفاه، وتأتأة كلمات، وحسرة في العيون مع زغللة من فرط التركيز، وتتفاقم الأوضاع، وتتواتر الحسرات مع قرب سكب صوص الجوز المذاب في السمن البلدي، والقشدة على تل الأرز المخلوط بالصنوبر والكاجو ليخرج طبق الشركسية معداً للالتهام على مائدة إحدى القنوات الفضائية قبل الإفطار بدقائق.

دقائق ما قبل الإفطار تحمل أحلاماً وردية باحتوائها شيئاً مما جاء في تلك القناة أو قريناتها. الشاشات تتسابق على تقديم أطباق رمضان الملغمة بكل ما غلا ثمنه وعزّ اقتناؤه، وطارت رائحته، واشتُهي مذاقه من شرائح اللحم البتلو بصوص الفلفل (ثمن كيلو اللحم البتلو يتعدى الـ200 جنيه مصري "12 دولاراً أميركياً"، والأرز بالمكسرات (من مئة إلى 500 جنيه، "6 دولارات أميركية و30 دولاراً أميركياً" حسب نوع المكسرات)، والكوردون بلو المحشو بشرائح الجبن السويسري والحبش المدخن وغيرها.



تبرهن تفاصيل اليوم الرمضاني على أن هناك فئتين يجمعهما الصوم وتختلفان في الطقوس حسب الإمكانات المادية (حسام علي. إندبندنت عربية)

أمَّا القابعون والقابعات أمام هذه الشاشات فينتمون إلى فئتين لا ثالث لهما، الأولى تبحث عن وصفة جديدة لأكلة غريبة أملاً في التنويع، أو طريقة فريدة لتمضية ساعات الصيام حتى يحين موعد الإفطار، وتكون الطاهية، ومعها "السفرجي"، قد أعدّا مائدة الطعام. والثانية تبحث عما يشبع حواسها التطلعية، باستثناء التذوق الفعلي.

فعلياً، يبرهن اليوم الرمضاني على أن تفاصيل رمضان "الناس اللي فوق" تقف على طرف نقيض من أقرانهم "اللي تحت"، وإن جمع بينهما الصيام ووحد بينهما روتين رمضاني يُبقي على سكان الطوابق العليا في الهرم الطبقي مكانهم، ويُبقي على جيرانهم بالطوابق الدنيا في مواقعهم، بينما منتصف الهرم يتأرجح بين هؤلاء وأولئك.

أولئك الراكضون والراكضات، والمهرولون والمهرولات، والماشون والماشيات في مضمار النادي الرياضي والاجتماعي الشهير في حي مصر الجديدة الراقي بالقاهرة في سويعات ما قبل الإفطار دأبوا على ممارسة قدر من الرياضة في الساعتين السابقتين لأذان المغرب.

رمضان في الساحل

جلال، رجل أعمال خمسيني، ينهي عمله في أيام رمضان في تمام الثالثة بعد الظهر، ثم يتوجه إلى النادي لممارسة بعض المشي، ولعب التنس لمدة نصف الساعة، إن لم يكن الطقس شديد الحرارة، وفي عطلة نهاية الأسبوع يتوجه وأسرته وعائلات صديقة إلى فيلاتهم في منتجع شاطئي في مدينة العين السخنة.

تامر، 26 عاماً، وعلياء، 24 عاماً، ومهاب، 22 عاماً، وليلى، 19 عاماً، ومجموعة قوامها نحو 20 شاباً وشابة مشتركون في تدريب "كروس فيت" يومياً من الخامسة إلى السادسة.

ينهون أعمالهم أو محاضراتهم، ثم يأتون إلى النادي للاستفادة من الوقت قبل الإفطار.



كثيرون يمضون عطلات نهاية الأسبوع في الساحل الشمالي رافعين شعار "الصوم والبحر لا يتناقضان" (رويترز)

 العشرات غيرهم من أعمار مختلفة تتراوح بين عشرة وتصل إلى السبعين يمشون أو يهرولون أو يكرضون في مضمار الرياضة، كل حسب مقدرته حتى قبل موعد الإفطار بقليل.

ولأن شهر رمضان يتزامن وفصل الصيف، فإن كثيرين ممن ليسوا مرتبطين بأبناء وبنات في مراحل التعليم المختلفة، يمضون عطلات نهاية أسبوع مطولة في الساحل الشمالي، إذ يرفعون شعار "الصوم والبحر لا يتناقضان".

تقول فاطيما الشنواني، 54 عاماً، إنها وزوجها دأبا على قضاء عطلات نهاية أسبوع طويلة في بيتهما في إحدى قرى الساحل الشمالي القريبة من محافظة مرسى مطروح في رمضان منذ بدأ يأتي في فصل الصيف.

وتضيف، إنهما "يسافران عقب انتهاء عملهما يوم الخميس، ويعودان صباح الاثنين، ويحظيان بإجازتهما السنوية في الأسبوع الأخير من رمضان ومعه العيد، وبضعة أيام أخرى في الساحل الشمالي".

تقول، "أصبح ذلك طقساً رمضانياً ليس فقط لنا، لكن للعديد من الأصدقاء والأقارب. أمَّا الأبناء فينضمون إلينا كل حسب ظروف عمله".

العمل مع الصوم

ظروف العمل في رمضان في مصر "مرحرحة" بعض الشيء، أو ربما كثير من الشيء، والمثير هو أن القابعين أعلى الهرم، والساكنين إلى قاعدته يجمعهما البعد عن الرحرحة والحرمان من القدرة على تخفيف قدر العمل أو تهدئة وتيرته.

علي خالد، 24 عاماً، يعمل في شركة استشارات لمشروعات تنموية كبرى. يقول إن "الاختلاف في مواعيد العمل الرمضانية هو تخفيف ساعات العمل ساعة واحدة مع إمكانية البدء في السابعة صباحاً بدلاً من الثامنة".



يبقى الطعام نقطة فارقة فمحتويات الموائد تقول الكثير عن الفروق الطبقية بين المصريين (حسام علي. إندبندنت عربية)

 الغالبية العظمى من أماكن العمل الخاصة والشركات والمؤسسات الكبرى لا تملك رفاهية تخفيف حجم العمل أو وتيرته، لأن ذلك يعني خسارة مادية، ولا يمكن تبريرها حتى وإن كان التبرير يحمل نكهة رمضانية.

الوضع نفسه ينطبق على الطرف النقيض الآخر من الأعمال، قطاعات عدة من الأعمال غير الرسمية مثل قطاع البناء لا يعترف بمسألة تخفيف العمل في شهر رمضان. محمد عاطف وزملاؤه وجميعهم في أوائل العشرينيات من العمر يعملون في تشييد مدينة سكنية جديدة متاخمة لمدينة الشروق الواقعة على طريق القاهرة السويس، يؤكدون أنهم يعملون العدد نفسه من الساعات في رمضان، كما يفعلون في الأيام العادية، ونظراً إلى أن الغالبية المطلقة منهم قادمة من محافظات بعيدة، فإنهم يقيمون في أماكن العمل.

يقول عاطف، "إقامتنا في مجال العمل تيسر علينا تغيير مواعيد العمل. فمثلاً، أحياناً نبدأ العمل بعد صلاة العشاء وحتى أذان الفجر، وذلك لأن الجو يكون أفضل، ولا نتعرض للعطش الشديد. وننام بعد الفجر. وفي أثناء النهار، ننجز بعض الأعمال البسيطة، التي لا تحتاج إلى مجهود شاق، ولدينا جهاز تلفزيون صغير نجتمع حوله حين تسمح الظروف".

مائدة الإفطار... نقطة فاصلة

يشار إلى أن جهاز التلفزيون نجح في مقاومة أعاصير التغيير، وزعابيب التحديث بشكل واضح في رمضان، فعلى الرغم من الهجمة الرقمية الطاغية، التي أتاحت شاشة في يد كل مواطن، ورغم ما يثار حول التفسخات الأسرية، وإيقاعات الحياة الحديثة بالغة السرعة، ورغم التقلبات الاقتصادية، التي أحدثت هزة عنيفة في هرم مصر الطبقي، حيث توسعات في المناطق المحيطة بخط الفقر، وتقلبات في قمة الهرم، وتشنجات في منتصفه، فإن التلفزيون في رمضان ما زال قادراً على جمع أفراد الأسرة حوله، على الأقل في الدقائق المصاحبة لانطلاق مدفع الإفطار وتناول الطعام.

لكن يبقى الطعام نقطة فارقة بين سكان الهرم في رمضان، صحيح أن بشائر الترشيد وملامح تعديل ثقافة الإفراط والإسراف تلوح في الأفق الرمضاني بشكل واضح، إلا أن محتويات الموائد تقول الكثير عن الفروق الطبقية والمعاني الاقتصادية. فالمائدة الأنيقة المرصوصة في الطابق الأول من العمارة الأنيقة في التجمع الخامس تحوي أربع قطع "ستيك" من اللحوم المنتقاة، وسلاطة الأفوكادو الصحية، وقليلا من المعكرونة بالصوص الأبيض، تسبقها شوربة الكريمة مع الفطر، وتليها أربع قطع من الكنافة بالفستق لأربعة أشخاص، تتزامن معها مائدة أخرى مرصوصة في القبو لأربعة أشخاص أيضاً تحوي قدراً هائلاً من المعكرونة بالطماطم والباذنجان المقلي والأرز الأبيض وبضعة أرغفة من الخبز البلدي مع بقايا قطائف كاذبة (أي غير محشوة) لأربعة أشخاص أيضاً هم أسرة حارس العقار.

وبين مائدة "الناس اللي فوق" وتلك "اللي تحت" ملايين المصريين في فئات وذوي قدرات اقتصادية واجتماعية متفاوتة.



يقضي الأطفال يومهم في اللعب سواء قبل الإفطار أو بعده (حسام علي. إندبندنت عربية)

 الطبقة المتوسطة المصابة بدوخة شديدة مصحوبة بتأرجحات عنيفة في قدراتها الشرائية وإمكاناتها الرمضانية الترفيهية تشمل من يمضي نهار رمضان في العمل، ثم يمارس بعضاً من رياضة اختيارية، حيث كرة قدم في الشارع، أو تمشية حول المباني السكنية أو كورنيش النيل أو الحدائق العامة، أو أخرى إجبارية، حيث ركض وهرولة خلف أتوبيس أبى أن يقف، أو ميكروباص رفض التحميل بالأجرة ذاتها، كما تحوي من قرر أن ينفق حوافز الشركة التي صرفت للموظفين على كيلوغرام لحم كي يُفرح العيال.

الأولاد من غير القادرين على ممارسة "الكروس فيت" ساعة في النادي، أو السفر إلى "العين السخنة" في نهاية الأسبوع، أو تمضية بعض الوقت على البحر في الساحل الشمالي يمضون الكثير من الوقت لعباً لكرة القدم في الشارع قبل الإفطار، وبعده حسب جدول الامتحانات، أو عند "البلاي ستيشن" في أول الشارع، أو أمام شاشة التلفزيون بحثاً عن مباراة هنا أو مسلسل هناك، أو تجمعاً في مدخل العمارة مع الأقران انتظاراً لمدفع ينطلق وأذان يؤذن يجمع من ركضوا خلف الباص أو هرولوا في مضمار النادي حول مائدة متراوحة المحتويات، لكنها في النهاية تؤدي غرضاً واحداً لا ثاني له.

https://www.independentarabia.com/node/29236/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

## *j0157995*رابعاً - الاقتصاد السوري:

## 13 - سوق دمشق للأوراق المالية تطلق خدمة التداول الإلكتروني

 دمشق-سانا 2021-05-30

أطلقت سوق دمشق للأوراق المالية بالتعاون مع شركة ألفا كابيتال للخدمات المالية اليوم خدمة التداول الإلكتروني لأول مرة في سورية عبر تطبيقها الرقمي “ألفا كابيتال” لمواكبة عملية التحول الرقمي وذلك في مقر السوق بدمشق.

[](http://107.6.182.27/wp-content/uploads/2021/05/8-236.jpg)

وتعد خدمة التداول الإلكتروني نقلة نوعية بحسب بيان صحفي للسوق نظراً للخصائص والميزات التي تتمتع بها من السهولة في التعامل التي سيشهدها المستثمرون أثناء استخدامهم التطبيق ومن خلال تمكين العملاء من إدخال أوامر البيع والشراء إلى السوق عبر نظام التداول ومتابعة حركة السوق لحظياً والاطلاع على حركة الأسهم وإمكانية مراقبة سهم معين أو مجموعة أسهم ومتابعة محفظة العميل بمنتهى السرية والأمان كما ستعمل على زيادة عدد عمليات وأحجام التداول والوصول إلى أكبر شريحة من المستثمرين.

[](http://107.6.182.27/wp-content/uploads/2021/05/5-352.jpg)

وفي تصريح للصحفيين أوضح وزير المالية الدكتور كنان ياغي أن خدمة التداول الإلكتروني تم العمل عليها لأكثر من سنة وتعد نقلة نوعية بعمل السوق وآلية استثمار الأسهم وتحويل إدارة الأوامر وإرسالها من آلية تقليدية ورقية إلى آلية إلكترونية على تطبيق موبايل أو على “الويب سايت”.

[](http://107.6.182.27/wp-content/uploads/2021/05/6-306.jpg)

وفي تصريح مماثل أكد رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عابد فضلية أن خدمة التداول الإلكتروني متبعة في الكثير من دول العالم وتشكل خطوة نوعية تسهل عملية التداول وتسرعه وتزيد من حجمه وتتيح للمدخرين أصحاب المكتنزات الموجودين في منازلهم التداول بكل سهولة وأينما كانوا.

[](http://107.6.182.27/wp-content/uploads/2021/05/7-267.jpg)

من ناحيته أشار الدكتور عبد الرزاق قاسم مدير سوق دمشق للأوراق المالية إلى أن التداول الإلكتروني سيزيد من إمكانية جمع المدخرات التي هي خارج إطار المصارف والاقتصاد معتبراً أن طرح التداول الإلكتروني من شأنه تشجيع تأسيس المزيد من الشركات المساهمة العامة.

ومن جهته أوضح رئيس مجلس إدارة شركة ألفا كابيتال الياس شاهين أن التداول الإلكتروني هو جزء من التحول الرقمي وأسرع من التداول التقليدي ويختصر المدة الزمنية لتنفيذ الطلب الواحد لتصبح جزءاً من الثانية ما يتيح للمستثمر أن يقتنص الفرص الاستثمارية بشكل سريع لافتاً إلى اعتماد أحدث التكنولوجيا فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لتكون سريعة وبنفس الوقت أمينة وفيها حماية عالية للمستثمر.

وبين فادي جليلاتي نائب رئيس مجلس إدارة سوق دمشق في تصريح لمندوبة سانا أنه تم تأسيس نظام للرقابة على التداول بالسوق ليتم فحص الأمر المدخل من قبل المستثمر واستيفائه لكل الشروط القانونية وحسب التعليمات والأنظمة يقوم بفحص الأمر ويتم تحويله لنظام التداول ومن ثم يتم تنفيذه بشكل كامل وإلكتروني دون تدخل من الوسيط ولا بد من ربطه مع شركة الوساطة لأن التسوية المالية لعمليات البيع والشراء تتم من خلال شركات الوساطة.

المحلل المالي الدكتور مطيع أبو مرة بين أن شركة الوساطة أصبح دورها اليوم تأمين البنية التحتية اللازمة وقناة عبور إلى سوق دمشق وهذا التطبيق أتاح إمكانية النفاذ إلى مجموعة واسعة من المستثمرين بغض النظر عن مكانهم الجغرافي وبالمقابل أتاح فرصة استثمارية للمستثمر الذي يملك مدخرات صغيرة لتزيد وتصبح استثمارات كبيرة.

http://sana.sy/?p=1398830

## 14 - الإعلان عن شروط مزاولة مهنة التقييم العقاري

 الخبير السوري: 25 أيار 2021

بينت مصادر هيئة الإشراف على التمويل العقاري، أن عملية التقييم العقاري من أهم النقاط في أي ممارسة عقارية تتمّ لأغراض متنوعة، وتهدف إلى تحقيق القيمة العادلة للعقارات والمنشآت الاقتصادية والممتلكات على اختلاف أنواعها، مشيرة إلى أن وظيفة وعمل خبير التقييم العقاري هي تقدير قيمة العقار موضوع التقييم بدقة وموضوعية، وهذا يؤدي لاستقرار السوق العقارية وإعطاء قيم دقيقة للعقارات ويقضي على العشوائية في التقييم ويعزّز الثقة في عملية التقييم العقاري.

و وفقاً لصحيفة الثورة، تصرّ الهيئة على أهمية التقييم العقاري في المرحلة الراهنة، لكونه يُبنى على تقييم قيمة العقارات مقارنة بالأسعار في السوق، وذلك بحسب عمليات البيع والشراء التي تمّت مع وجوب مراعاة ما تفرضه طريقة المقارنة من حدود على القيمة السوقية للعقارات من خلال بيان الأسعار التي تدفع عادة إلى العقارات المماثلة..ولاسيما في ظل عدم استقرار السوق العقاري في هذه المرحلة وارتفاع أسعار العقارات بشكل كبير، تأتي أهمية موضوع التقييم العقاري لكون مخرجات عملية التقييم هي مدخلات لعملية أخرى.

وتستعد الهيئة حالياً لاعتماد دليل إرشادي لمزاولة مهنة التقييم العقاري على النحو الصادر عن هيئة الإشراف على التمويل العقاري، متضمناً معايير التقييم العقاري ومعايير التقييم لغايات التأمين، وذلك للوصول إلى القيمة الحقيقية لأي عملية تقييم عقاري، وبالتالي الارتقاء بالمهنة إلى أعلى المستويات العلمية والمهنية.

تشير مصادر الهيئة إلى مجموعة شروط يجب توافرها بمن يرغب مزاولة مهنة التقييم العقاري، أهمها أن يكون الخبير ملماً بأساسيات العلوم اللازمة لحساب المساحات ونماذج المنشآت ونوعيتها وحساب التكاليف، وحائزاً على شهادة في الهندسة المدنية أو هندسة العمارة أو الاقتصاد أو الحقوق، ويخضع لامتحان يتضمن العديد من المقررات تجريه الهيئة بشكل سنوي، وكذلك يتصف بالحياد تجاه مالكي العقارات موضوع التقييم المكلف به وتجاه أطرافها، وألا يكون له مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو قرابة من الدرجة الرابعة بينه وبين أي طرف من الأطراف التي يتمّ التقييم لمصلحتها.

مع ضرورة إلمام الخبير بقدر كبير من العلوم الهندسية، إضافة إلى بعض العلوم المحاسبية وعلوم الإدارة المالية والقوانين العقارية وغيرها، ومن هنا تتضح صعوبة وجود درجة علمية واحدة في مستوى الشهادة الجامعية التي حصل عليها الخبير وتمنحه القدر الكافي للممارسة العملية، وقد أكّد القانون رقم 8 لعام 2012 على ضرورة إخضاع الخبراء الراغبين بتجديد الرخصة سنوياً لدورات تدريبية لا تقلّ عن 15 ساعة تدريبية على الأقل خلال آخر ثلاث سنوات وذلك ليكون الخبير على اطلاع بكل جديد في التقييم العقاري.

يُشار إلى أن التقييم العقاري مهنة كما غيرها من المهن لها ضوابط ومحظورات وأهمها عدم ممارسة مهنة خبير التقييم العقاري، إلا لمن حصل على شهادة ورخصة من الهيئة أصولاً، وتحدّد مدة الرخصة سنة كاملة وتجدد بشكل سنوي، ولا يجوز لأي جهة تكليف أي شخص للقيام بأعمال التقييم والتخمين العقاري من غير الخبراء المرخصين لدى الهيئة.

http://syrianexpert.net/?p=58081

## 15 - خدمة الدفع الإلكتروني متاحة لكل خط خلوي في سورية

 الخبير السوري: 25 أيار 2021

بين منهل جنيدي المدير العام للهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أن خدمة الدفع الإلكتروني تأتي حلقة متقدمة في العمليات الإلكترونية التي يستطيع المواطن من خلالها التعامل مع الخدمات من الجهات العامة أو الخاصة دون الحاجة إلى مراجعتها.

ولفت إلى أن الخدمة ستكون متاحة لكل المشتركين الحاصلين على خط خلوي بغض النظر عن نوع الجهاز الخلوي الذي يمتلكونه حيث تم إطلاقها عبر تقنية “يو اس اس دي” المتاحة لكل أنواع الهواتف أو عبر خدمة التطبيقات وبذلك سيكون متاحاً ممارسة عمليات الدفع الإلكتروني باتجاهين من زبون إلى زبون أو من الزبون إلى الفعالية الاقتصادية الحكومية أو الخاصة التي يحصل المواطن على خدماتها في تعاملاته اليومية.

وأكد جنيدي أنه تم اتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتكون وسيلة الدفع عبر الشركات الخلوية سهلة وبسيطة وآمنة بحيث لا يتم خصم المبلغ الذي يريد المواطن دفعه من حسابه الإلكتروني إلا بعد التأكد من وصوله إلى الجهة التي تم الدفع إليها بما يضمن حقوق الزبون والجهة التي يقوم بالدفع إليها. http://syrianexpert.net/?p=58075

## 16 - ترخيص 67 شركة تطوير عقاري رساميلها الإجمالية 4060 مليون ليرة

 الخبير السوري: 25 أيار 2021

بلغ عدد شركات التطوير العقاري، التي رخصتها هيئة التطوير والاستثمار العقاري ترخيصاً نهائياً حتى تاريخه 67، ست منها عائدة للقطاع العام، برساميل إجمالية 4060 مليون ليرة سورية، حصة الاستثمار الأجنبي منها 164 مليوناً، أي ما نسبته 1,4%، كما بلغ عدد الشركات المرخصة أولياً 39، برساميل 2100 مليون، شكّل الاستثمار الأجنبي منها 1,229 مليوناً، بنسبة 91,10%، علماً أن الهيئة منحت، خلال الربع الأول من  العام الجاري، ترخيصاً نهائياً لأربع شركات، وأولياً لشركة واحدة.

وقال المدير العام للهيئة المهندس أيمن محمد مطلق إن الهيئة تعمل على إحداث وتطوير مجتمعات عمرانية وخدمية متكاملة، تساعد على تلبية الاحتياجات السكنية للناس، وهي مهمّة مستمرة تتجسّد باختيار المواقع المناسبة لإحداث وإقامة مناطق تطوير عقاري عليها، وذلك بالتنسيق مع الجهات العامة ذات الصلة، إضافة للترخيص لشركات جديدة، حيث وضع حجر الأساس لأول مشروع سكني، نهاية آذار الفائت، وهو مشروع تلال إميسا في منطقة أم العظام في حمص.

كما أنجزت الهيئة مشروع تعديل قانون التطوير والاستثمار العقاري رقم 15 لعام 2008، وهو حالياً قيد المناقشة في مجلس الشعب، إذ يؤسّس المشروع للمرحلة المقبلة، وينسجم مع خطط إعادة الإعمار، كونه يشجع على التوسّع في إطلاق مشاريع جديدة وحيوية، اعتماداً على تقديم المزيد من التسهيلات وتبسيط الإجراءات.

مناطق التطوير

تعمل الهيئة بشكل مستمر على دراسة المناطق المختلفة، تمهيداً لإحداثها كمناطق تطوير جديدة خاصة أو عامة، ويوجد حالياً، وفقاً لمطلق، عدد منها أهمها:

– ثلاث مناطق في ريف دمشق بمساحة إجمالية 8,204 هكتارات، تؤمن 7950 وحدة سكنية، وتعود ملكيتها لشركات خاصة.

– خمس مناطق في حماة، ملكيتها عائدة للدولة، بمساحة 172,48 هكتاراً، تؤمن 3439 وحدة.

– سبع مناطق في حلب، اثنتان منها تعودان لشركات خاصة بـ894,61 هكتاراً، تؤمن 37723 وحدة.

– منطقتان في حمص، تعود ملكية إحداها للدولة، بـ69,6 هكتاراً، تؤمن 2400 وحدة.

– منطقة في درعا، تعود ملكيتها للدولة، بـ256 هكتاراً.

– إضافة لوجود أربع مناطق، قيد الإحداث، بـ64,61 هكتاراً، تؤمن 7651 وحدة.

فيما تعمل الهيئة، من خلال مشاركتها في اللجنة الوزارية المختصة، على وضع مؤشرات لتصنيف أراضي أملاك الدولة المعتمدة من هيئة التخطيط الإقليمي في محاور التنمية المكانية في ريف دمشق، وتقييمها حسب ميزاتها وأهميتها وأولوية العمل بها، تمهيداً لإحداث مناطق جديدة.

العلاقة مع الجهات

يرى المطلق أن الهيئة لا تواجه صعوبات حقيقية تعترض سير عملها، عندما يتعلق الأمر بتشابك ملكيات وتبعية العقارات مع أكثر من وزارة أو محافظة أو مؤسّسة، كون اختيار المناطق المرشحة للدراسة والإحداث، تكون عادة مقترحة من قبل الوحدات الإدارية (مجالس المدن والبلديات..)، أو أنها تقع ضمن ملكية شركات التطوير المرخصة أصولاً لدى الهيئة. أما عن تنسيق الأدوار مع الشريكة الإستراتيجية في القطاع العقاري، أي هيئة الإشراف على التمويل العقاري، فإن التنسيق، كما يؤكد مطلق، قائم ومستمر بين الهيئة وجميع الجهات العامة والخاصة ذات العلاقة بالشأن العقاري، ولاسيما هيئة التمويل، حيث إن الأدوار لكل من الهيئتين واضحة ومحدّدة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها، ولا توجد أية عقبات تشوب العمل المشترك بينهما.

لهذه الأسباب..

لا يؤيد مطلق الرأي القائل بأنه يؤخذ على الهيئة تباطؤ نشاطها، وضعف تأثيرها منذ إحداثها، واصفاً إياه بالرأي غير الدقيق والبعيد عن الواقع والموضوعية، فالهيئة قامت وتقوم بكامل دورها الذي أناطه بها قانون إحداثها رقم /15/، أما إن كان المقصود هو عدم تنفيذ مشاريع التطوير المحدثة، فهذا الأمر متعلق بالظروف الراهنة، ولاسيما آثار الحرب على سورية وانعكاسها على الاستثمار بشكل عام والقطاع العقاري بشكل خاص، الذي تأثر كغيره من القطاعات بالإرهاب والأعمال التخريبية، إضافة للارتفاع الكبير والمتزايد بالأسعار والمواد والأجور والمحروقات وصعوبة تأمينها، والحصار الاقتصادي الظالم على البلاد، الذي يشكّل عائقاً لا يمكن تجاهله حيال تنفيذ أية مشاريع جديدة، سواء في القطاع العقاري أم في غيره.

عن الترويج..

تنفذ الهيئة خطتها الترويجية، سنوياً، من خلال المشاركة في المعارض والمؤتمرات والندوات، والتي تعرض، من خلالها، قانون التطوير، والمزايا والتسهيلات والحوافز الضريبية التي تتمتع بها شركات المرخصة، والإجراءات اللازمة لتأسيس وفتح فروع للشركات الأجنبية، وكيفية الحصول على تراخيص لهذه الشركات، إضافةً لعرض أهم الفرص الاستثمارية المطروحة، والخرائط والبيانات المتعلقة بكل مشروع وكيفية التقدم والتعاقد عليه، وتزويد من يرغب بالأقراص الليزرية (CD) باللغة الانكليزية، التي تحتوي معلومات وخرائط عن الفرص المطروحة، ونسخاً من قانون التطوير مترجمة إلى لغات عدة…البعث – أحمد العمار http://syrianexpert.net/?p=58064

## 17 - وزير الاقتصاد يبشّر بمستقبل الاستثمار في سورية..

 وزير الاقتصاد يبشّر بمستقبل الاستثمار في سورية..

الخبير السوري:

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن المرحلة القادمة ستكون أفضل اقتصادياً وسورية هي بيئة مناسبة للاستثمار معولاً على الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها ستكون واجهة للاستثمارات الداخلية والخارجية والجهة الألمع وأن الاتكال سيكون عليها خلال المرحلة القادمة مرحلة إعادة الإعمار.

كلامه هذا جاء خلال الاجتماع الذي عقد في هيئة الاستثمار السورية مؤكداً أن رأس المال المحلي في سورية كبير وأكبر مما هو متوقع إضافة إلى رأس المال الموجود بالخارج وأن صدور قانون الاستثمار رقم 18 ودخوله حيز التنفيذ العملي سوف يساهم بإيجاد بيئة استثمارية تنافسية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والخارجية وزجها في قطاعات تشكل أولوية بالنسبة لسورية في المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة، بما يسهم في توسيع قاعدة الإنتاج والخدمات واستثمار الموارد المحلية والطاقات المتاحة والمعطلة وبالتالي تسريع دوران عجلة الاقتصاد وزيادة فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي سعياً نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الوزير الخليل أضاف : إن قانون الاستثمار الجديد يعتبر أول قانون منح مزايا للمستثمرين في سورية وألغى مسألة التشتت بالقوانين ونعمل ضمن دليل الإجراءات على إلزام الجهات العامة بالمهل المحددة بحيث لا تتجاوز مهلة البت بمنح إجازة استثمار جاهزة مدة 30 يوماً.

وخلال الاجتماع وجه الخليل القائمين على الهيئة بالعمل الحثيث باتجاه استكمال كافة التحضيرات المطلوب القيام بها، ولاسيما فيما يتعلق بضرورة الإسراع بإعداد دليل الإجراءات بالتنسيق مع الجهات المعنية والمتضمن الضوابط والشروط والمعايير الفنية والأعباء المالية، وإجراءات الترخيص الواجب التقيد بها عند ترخيص وتأسيس المشروع، بحيث تكون محددة بإطار زمني ملزم وتصميم نموذج إجازة الاستثمار وفقاً للقانون الجديد التي سيتم منحها بعد استصدار جميع التراخيص والموافقات اللازمة لتنفيذ المشروع وفق أدلة الإجراءات المعتمدة.

وشدد الوزير على ضرورة اتخاذ ما يلزم لانطلاق العمل بمراكز خدمات المستثمرين في الهيئة وفروعها، ومخاطبة الجهات المعنية لتسمية ممثليها في هذه المراكز، إضافة إلى وجوب إعداد مشروع خريطة الاستثمار الخاص بما ينسجم مع أحكام القانون الجديد، وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع الاستثمارية، كما وجه العاملين في الهيئة بإعداد نسخة مترجمة عن القانون رقم 18 لعام 2021 باللغة الإنكليزية بشكل عاجل، لموافاة البعثات السورية العاملة في الخارج وبعثات الدول العربية والأجنبية العاملة في سورية بنسخة عنها. كما تطرق الوزير الخليل خلال الاجتماع إلى بعض القضايا الإدارية المتعلقة بعمل الهيئة، مشيراً إلى المسؤولية التي تقع على عاتق كادرها بشكل خاص لجهة القيام بجميع الأنشطة الترويجية لجذب الاستثمار المحلي والخارجي، فضلاً عن ضرورة متابعة تنفيذ المشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار، ومعالجة القضايا التي تواجه كافة المستثمرين بالسرعة الممكنة وبالجودة المطلوبة.

http://syrianexpert.net/?p=58073

## 18 - الإعلان عن شروط مزاولة مهنة التقييم العقاري

 الخبير السوري: 25 أيار 2021

بينت مصادر هيئة الإشراف على التمويل العقاري، أن عملية التقييم العقاري من أهم النقاط في أي ممارسة عقارية تتمّ لأغراض متنوعة، وتهدف إلى تحقيق القيمة العادلة للعقارات والمنشآت الاقتصادية والممتلكات على اختلاف أنواعها، مشيرة إلى أن وظيفة وعمل خبير التقييم العقاري هي تقدير قيمة العقار موضوع التقييم بدقة وموضوعية، وهذا يؤدي لاستقرار السوق العقارية وإعطاء قيم دقيقة للعقارات ويقضي على العشوائية في التقييم ويعزّز الثقة في عملية التقييم العقاري.

و وفقاً لصحيفة الثورة، تصرّ الهيئة على أهمية التقييم العقاري في المرحلة الراهنة، لكونه يُبنى على تقييم قيمة العقارات مقارنة بالأسعار في السوق، وذلك بحسب عمليات البيع والشراء التي تمّت مع وجوب مراعاة ما تفرضه طريقة المقارنة من حدود على القيمة السوقية للعقارات من خلال بيان الأسعار التي تدفع عادة إلى العقارات المماثلة..ولاسيما في ظل عدم استقرار السوق العقاري في هذه المرحلة وارتفاع أسعار العقارات بشكل كبير، تأتي أهمية موضوع التقييم العقاري لكون مخرجات عملية التقييم هي مدخلات لعملية أخرى.

وتستعد الهيئة حالياً لاعتماد دليل إرشادي لمزاولة مهنة التقييم العقاري على النحو الصادر عن هيئة الإشراف على التمويل العقاري، متضمناً معايير التقييم العقاري ومعايير التقييم لغايات التأمين، وذلك للوصول إلى القيمة الحقيقية لأي عملية تقييم عقاري، وبالتالي الارتقاء بالمهنة إلى أعلى المستويات العلمية والمهنية.

تشير مصادر الهيئة إلى مجموعة شروط يجب توافرها بمن يرغب مزاولة مهنة التقييم العقاري، أهمها أن يكون الخبير ملماً بأساسيات العلوم اللازمة لحساب المساحات ونماذج المنشآت ونوعيتها وحساب التكاليف، وحائزاً على شهادة في الهندسة المدنية أو هندسة العمارة أو الاقتصاد أو الحقوق، ويخضع لامتحان يتضمن العديد من المقررات تجريه الهيئة بشكل سنوي، وكذلك يتصف بالحياد تجاه مالكي العقارات موضوع التقييم المكلف به وتجاه أطرافها، وألا يكون له مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو قرابة من الدرجة الرابعة بينه وبين أي طرف من الأطراف التي يتمّ التقييم لمصلحتها.

مع ضرورة إلمام الخبير بقدر كبير من العلوم الهندسية، إضافة إلى بعض العلوم المحاسبية وعلوم الإدارة المالية والقوانين العقارية وغيرها، ومن هنا تتضح صعوبة وجود درجة علمية واحدة في مستوى الشهادة الجامعية التي حصل عليها الخبير وتمنحه القدر الكافي للممارسة العملية، وقد أكّد القانون رقم 8 لعام 2012 على ضرورة إخضاع الخبراء الراغبين بتجديد الرخصة سنوياً لدورات تدريبية لا تقلّ عن 15 ساعة تدريبية على الأقل خلال آخر ثلاث سنوات وذلك ليكون الخبير على اطلاع بكل جديد في التقييم العقاري.

يُشار إلى أن التقييم العقاري مهنة كما غيرها من المهن لها ضوابط ومحظورات وأهمها عدم ممارسة مهنة خبير التقييم العقاري، إلا لمن حصل على شهادة ورخصة من الهيئة أصولاً، وتحدّد مدة الرخصة سنة كاملة وتجدد بشكل سنوي، ولا يجوز لأي جهة تكليف أي شخص للقيام بأعمال التقييم والتخمين العقاري من غير الخبراء المرخصين لدى الهيئة.

http://syrianexpert.net/?p=58081

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

\*\*\*

تحية طيبة، ارسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 341/ 2021

الأحد 20 حزيران ، 2021 20 June,

للحصول على التقرير كاملاً إضغط على الرابط هنا

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.